ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Revolutions of the Arab Spring between the Divergence of Visions and Positions in International and Regional Interests

Assist. Prof. Dr. Ayad Rashid Mohammed Al-Karim

Faculty of Political Science /
University of Tikrit

***Keywords*:**
The internal causes of the eruption of revolutions
The political repercussions of the protest movements on Arab countries
Vision and position of the United States of America

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 1 July. 2019
Accepted 31 July 2019
Available online 20 Oct 2019
Email: adxxx@ tu. edu .iq

A B S T R A C T

There have been revolutions in the Arab world called the Arab Spring. It is a huge peaceful protest movement launched in some Arab countries at the end of 2010 and early 2011, starting with the outbreak of the Tunisian revolution that succeeded in overthrowing President Zine El Abidine Ben Ali, followed by the outbreaks of revolutions in Egypt, Yemen, Libya, Bahrain and Syria. The main causes of the revolutions were the spread of corruption, economic stagnation, poor living conditions and unemployment, as well as the rigging and lack of integrity of the elections, and the political tightening of the ruling regimes on the people. It is a step towards a comprehensive change in the reality of .dictatorships.The research aims at demonstrating the role of the international and regional forces that have emerged in supporting revolutions and counter-revolutions. Their vision of enhancing the power of the ruling regimes against the protesters has also increased. Some of these forces have strengthened their media support for the protesters against the regimes in the Arabian region in particular and the Middle East in general by influencing the course of the revolutionary process and democratic transformation sought by the powers of the West.

© 2019 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.26.8.2019.13

ثورات الربيع العربي بين تباين الرؤى والمواقف في المصالح الدولية والإقليمية

أ.م.د اياد رشيد محمد الكريّم/ كلية العلوم السياسية/ جامعة تكريت

الخلاصة:

حدث في الوطن العربي ثورات اطلق عليها تسمية الربيع العربي وهي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض الدول العربية في نهاية عام 2010 ومطلع عام 2011, مبتدأه باندلاع الثورة التونسية التي نجحت بإطاحة الرئيس زين العابدين بن علي, واعقبها اندلاع الثورات في مصر واليمن وليبيا والبحرين وسورية, وكانت من الأسباب الأساسية المؤججة للثورات انتشار الفساد والركود الاقتصادي وسوء الأحوال المعيشية والبطالة, فضلا عن تزوير الانتخابات وعدم نزاهتها, والتضييق السياسي للأنظمة

الحاكمة على أفراد الشعب, وفي أثر تلك الأسباب قامت الشعوب العربية في هذه الدول بكافة فئاتها وأطيافها بخطوة نحو التغيير الشامل لواقع الأنظمة الدكتاتورية.

ويهدف البحث إلى بيان دور القوى الدولية والإقليمية التي برزت في تأييد الثورات والثورات المضادة, وتباين رؤيتها بتعزيز سطوة قوة الأنظمة الحاكمة ضد المحتجين, ومن جهة أخرى عززت بعض من هذه القوى تأييدها اعلامياً للمحتجين ضد الأنظمة الحاكمة, ويعود ذلك لتحقيق استراتيجية مصالحهم في المنطقة العربية بصورة خاصة، والشرق الأوسط بصورة عامة من جراء التأثير على مسار العملية الثورية والتحول الديمقراطي الذي تسعى إليه قوى الغرب.

المقدمة

شهد النظام الإقليمي العربي ثورات شعبية عارمة أدت إلى انهيار العديد من الأنظمة السياسية, وأوجدت واقعاً جديداً على المستوى السياسي والاجتماعي, وكان واقع هذه الثورات عبارة عن احتجاجات انتشرت بسرعة كبيرة في أغلب الدول العربية انطلقت شرارتها من تونس ومن ثم تلتها مصر وليبيا واليمن والبحرين, وتضمنت نشوب مصادمات بين قوات الأمن, وأثبتت الأحداث أن الأنظمة الحاكمة وعقليتها البوليسية والقمعية عاجزة عن تكميم أفواه الشعوب بشكل دائم, فحركة الشارع فاقت في قوتها وصلابتها قدرة الأنظمة والأجهزة الأمنية, لانخراط كافة فئات وشرائح المجتمع في فعاليات الثورة، والذي كان لفئة الشباب حضوراً مميزاً فيها بأمل عملية تغيير شاملة للأوضاع القائمة، وإنشاء أوضاع جديدة وفقاً لمطالب ورؤى المحتجين, أي ليس تغيير النظام السياسي فحسب، بل يشمل التغيير النظام الاقتصادي والاجتماعي المتردي نتيجة حالة التهميش والإقصاء من قبل السلطات الحاكمة إزاء أفراد الشعب.

وبعد اندلاع الثورات في الدول العربية برزت قوى خارجية فاعلة (دولية وإقليمية) سعت إلى استثمار الوضع لصالح استراتيجيتها ومصالحها في المنطقة، من خلال سطوة التأثير على مسار العملية الثورية, والتحول الديمقراطي وتغيير المعادلة السياسية لصالح هذه القوى, ولكل من هذه القوى دوره على صعيد الدعم المالي واللوجستي والعسكري السياسي، سواء الدعم للأنظمة العربية الحاكمة في الدول التي تفجرت فيها الثورات في محاولة قمع الثوار, أو دعماً للثوار ضد الأنظمة الحاكمة في دول عربية أخرى في محاولة لإسقاطها.

اشكالية البحث

تنبع اشكالية البحث من ان وضع النظام السياسي للدول العربية التي اطالتها ثورات الربيع العربي، لاسيما في تونس ومصر وليبيا واليمن وسورية والبحرين, أدى إلى ظهور عدد كبير من الحركات الاحتجاجية, بعضها ذات صبغة سياسية أو اجتماعية أو دينية, فضلاً عن وجود سياسات القمع التي انتهجتها الأنظمة الحاكمة في الدول المنتفضة, كما انه ظهرت مواقف متباينة للقوى الفاعلة الدولية والإقليمية من الثورات, حسب طبيعة مصالحهم الاستراتيجية بتأييد الثورات في دول عربية, وتأييد وتعزيز

الأنظمة الحاكمة في دول عربية أخرى, مع تباين العامل الخارجي الذي له سطوة التأثير على مسار العملية الثورية والتحول الديمقراطي.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الثورات العربية حدثت نتيجة لوجود الانظمة السياسية الديكتاتورية في هذه الدول, وفقدان التوازن بين الأنظمة السياسية والبيئة الاجتماعية, وعدم إقامة الأنظمة قنوات الاتصال بينها وبين القاعدة الشعبية التي تجعل كل جماعة أو فئة بأن تشعر أن يكون لها دور في عملية صنع القرار, فضلاً عن بيان مدى تأثير مواقف القوى الدولية والإقليمية التي تعد متغير مستقل تجاه ثورات الربيع العربي في تحول مسار الثورات لصالحها.

منهجية البحث

لإثبات فرضية البحث وبسبب ماينطوي عليه الموضوع من تعدد في الأبعاد فقد استعملنا اسلوب التعدد المنهجي الذي يستوجب استعمال أكثر من منهج علمي, وعليه كانت الاستعانة بالمنهج الوصفي الذي وصف الظاهرة وفسرها, فضلاً عن الاستعانة بالمنهج التحليلي الذي وفر إمكانية تفسير المعطيات المتعلقة بموضوع البحث.

مضامين البحث

لغرض الإلمام بموضوع البحث قد تضمن مقدمة وثلاث مباحث وخاتمة, تناول المبحث الأول (ثورات الربيع العربي ..أسبابها وتداعياتها على الدول العربية), أما المبحث الثاني فكان تحت عنوان (الرؤى والمواقف الدولية), وجاء المبحث الثالث بعنوان (الرؤى والمواقف الاقليمية), أما الخاتمة فأعطت مجمل الأفكار والاستنتاجات عن موضوع البحث.

المبحث الأول: ثورات الربيع العربي ... اسبابها وتداعياتها على الدول العربية

كان مجيء التغيير في المنطقة العربية لعدة أسباب وعوامل خارجية وداخلية ذات صبغه سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية, ولها دور مهم وحاسم في تغيير الأحداث, كما يشير مفهوم التغيير السياسي إلى مجمل التحولات التي تتعرض لها البنى السياسية في مجتمع ما, بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها, كما يقصد به الانتقال من وضع ديكتاتوري إلى وضع ديمقراطي، فحاولت أطياف من الشعوب العربية أن تنتفض ضد الوضع الذي يمارس ضدهم من قبل الأنظمة العربية الحاكمة, لهذا حدثت الانتفاضات والثورات وهي ظاهرة اجتماعية وسياسية، لذا فهي من منظور التحليل النفسي تعد انتصار عامل الغضب في النفوس على عامل الخوف من قوة وإرهاب السلطان, ويمكن أن نطلق عليها فعل انساني يقوم بعملية هدم تليها عملية بناء, **أي**هدم الوضع التهكمي الذي أوجدته الحكومات ضد الشعوب, ويمكن فهمة بشكل آخر الشعب يريد نظاماً ينسق توزيع الموارد ويمنع تحول المجتمع إلى مجتمع متصارع فيما بينه. أما عملية البناء فهي تتمثل في بناء وضع جديد يلبي حاجات وتطلعات الشعب.

فالمفهوم العام لعملية البناء تقوم على جانبين أساسيين هما[1]:

1- جانب سياسي يتعلق بالتخلص من القهر السياسي والأمني والبوليسي أي التحرر من الديكتاتورية والقبضة الأمنية من خلال تحقيق الديمقراطية.

2- جانب اقتصادي يتعلق بالتخلص من القهر المادي أي التحرر من الفقر والحرمان وذلك بتحقيق العدالة الاجتماعية، وإقامة دولة الرفاهية الاجتماعية لأبناء الوطن الواحد.

إذن عملية الإصلاح السياسي والاقتصادي في العالم العربي هي عملية ضرورية جداً وليس مجرد رغبة بل هي ضرورة لأن الانماط والأشكال السياسية الحالية السائدة في دول الوطن العربي لم تعد تناسب المرحلة المعاصرة، وهي بالتالي قد انتفت الحاجة لها ولأن السبب الذي كان يضمن للنخب الحاكمة الاستمرار في الحكم والسلطة واحتكارها لعقدين أو ثلاثة من الزمن قد تلاشى, لاسيما بعد انهيار المنظومة الاشتراكية وانتهاء الحرب الباردة ودخول مرحلة العولمة التي غزت العالم وجعلته قرية صغيرة، فضلاً عن أن العالم بشكل اجمع يمر بمرحلة انتقالية جديدة من الحياة، إذ إن التغيير السياسي والاقتصادي أصبح كالسيل يجرف معه كل أشكال السلطات والأنظمة التي لا تتلاءم مع معّلم الحياة الجديدة[2].

وكانت شرارة الانفجار الاجتماعي العربي الأولى للثورات قد بدأت في تونس في17كانون اول/ديسمبر 2010 وبعد مضي أشهر أصبحت حدثاً شاملاً, بلغت تداعياته بعض الدول العربية[3].

أولاً: الأسباب الداخلية المؤججة للثورات

تظافرت العديد من الاسباب الداخلية السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي دفعت بموجة من الاحتجاجات في بعض دول الوطن العربي, أي أن هذه الاحتجاجات لم تنطلق من فراغ عفوي بل كانت تقف وراءها دائماً إرهاصات في شتى الميادين التي عملت على إيجاد فجوة بين الأنظمة الحاكمة وأبناء الشعب، أدت إلى تنامي عدم الاستقرار السياسي والاضطراب الاجتماعي للفترة 2009-2010, إذ بلغ معدله في الدول العربية حوالي (6) نقاط علماً أن (10) نقاط تُعبر عن اقصى درجات عدم الاستقرار[4].

فالأساليب التي مارستها الأنظمة العربية الحاكمة من تهكم وعدم وجود رفاهيه ينعم بها المواطن العربي، كلها أمور أدت الى تنامي الشعور لدى المواطن بالوقوف ضد الأنظمة السياسية ومحاولة تغيرها, فمن هنا نبحث في تفسير نشوء الثورات العربية وتوقيت انطلاقها, ففي نظرية الحرمان النسبي الذي يقصد به: الحالة التي يحرم فيها شخص أ وجماعة من أمور يعتقدون أنهم أحق بها, في حين أن شخصاً أخر أو مجموعة أخرى تمتلك هذه الأمور، وبالتالي تقوم نظرية الحرمان على فرضين رئيسين[5]:

الفرض الأول: وهو فرض الشعور بالحرمان نظراً لوجود حاجات لم يتم اشباعها حسب ما هو متوقع.

الفرض الثاني: وهو فرض اهتزاز بناء القوة القائم في المجتمع، نتيجة شعور المواطن العربي وفئات الشباب بشكل خاص (سياسياً) وما يرتبط به من ظلم واستبداد وتهكم.

أما (اقتصادياً) سوء توزيع الثروة, وتمازج السلطة السياسية الحاكمة بالثروة والسيطرة عليها, وفي الوقت نفسه تعيش اعداد هائلة من الشعوب العربية تحت وطأة الفقر والجوع والبطالة.

ويمكن أن نستخلص من خلال ذلك أهم العوامل التي أدت إلى تأجيج موقف الشعوب العربية تجاه أنظمتها الحاكمة والقيام بثورات الربيع العربي بالآتي[6]:

1- عامل الفساد السياسي: وهو إساءة استعمال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، أو السلوك غير القانوني ممن في السلطة لتحقيق منفعة خاصة. وهناك مستويين من الفساد السياسي وهما:

أ- الفساد الكبير: وهو الفساد الذي يمارسه كبار المسؤولين في القرارات غير الروتينية ذات الصلة بالحياة اليومية, وهو ما يظهر في قضايا الصفقات الكبرى في مجال التسلح أو عقود الشركات الكبرى, أو في نطاق استغلال الموارد الطبيعية, أو خصخصة مؤسسات إنتاجية عامة, أو سرقة المساعدات الأجنبية, ويمارس هذا النمط من الفساد في المستويات العليا رجال السلطة التنفيذية أو التشريعية أو القضائية أو المؤسسة العسكرية.

ب- الفساد الصغير: وهو الذي يمارسه الموظفون الحكوميون في المستويات الدنيا، أو المتوسطة من الجهاز الحكومي خلال اتخاذهم قرارات روتينية يومية, وهو النمط الأوسع انتشاراً ويكون متمثلاً بالرشوة واستغلال النفوذ والمحسوبية والاختلاس وتزوير الانتخابات.

وعند عرض نتائج قياس الفساد السياسي في الدول العربية استناداً إلى المعايير الدولية, وطبقاً لأليات القياس المستخدمة, نجد أنها قد أخذت نسب عالية من المستويات, وأن ارتفاع مستوى الفساد السياسي يرتبط عادة بدرجة عدم الاستقرار السياسي في الدولة[7], والمتمثل في فقدان الشرعية في نظر عدد كبير من السكان, وانتهاك حقوق الإنسان, وتسلط أجهزة الأمن, وتنامي النخب الفئوية, وتدخل جهات سياسية اجنبية في الشأن الداخلي[8], فضلاً عن التضيق على الحريات العامة, وعدم السماح بالتعبير عن الرأي الأخر المعارض, وانعدام مظاهر التعددية السياسية والتداول السلمي للسلطة وحرية التعبير والإعلام، وحرمان كثير من قوى المعارضة في الدول العربية من الوصول إلى مناصب في السلطة[9].

وعند عدم استجابة مؤسسات النظام السياسي الرسمية للمطالب الشعبية واحتوائها, أصبح ذلك مبعثاً ودافعاً لتطور الأزمة ونمو حركات الرفض الاجتماعي والسياسي التي تعبر عن نفسها في مختلف الأشكال من الحركات والاحتجاجات وخروجها عن الأطر المؤسسية[10].

نستنتج من ذلك أنه لم يكن هناك استقرار سياسي في هذه الدول العربية فحدثت الثورات بسبب عدم وجود توازن بين النظام السياسي وبيئته الاجتماعية, وعدم إقامة النظام قنوات الاتصال القادرة على ربط جميع أجزاء الجسد المجتمعي، بحيث تشعر كل جماعة أو فئة بأنها تستطيع أن تؤثر في عملية صنع القرار, كما لم تعي سياسات النظام مصالح واهداف الجماعات والطبقات المؤثرة في المجتمع.

2- العامل الاقتصادي: لقد مثل العامل الاقتصادي البيئة الاساسية لنمو الاضطرابات, فمع تطبيق سياسة التحرر الاقتصادي بالاستناد إلى برامج تثبيت الاقتصاد والتكيف الهيكلي التي تبنتها بعض الدول العربية، لاسيما التي حدثت فيها الثورات, إذ كان هناك ضغط من صندوق النقد والبنك الدوليين, وما تبعها من إجراءات مرتبطة بهذه السياسات ولاسيما فيما يتعلق بزيادة الضرائب وتقليص الانفاق العام وتخلي الدولة عن سياسة التوظيف, فلحقت أضرار بفئات الشعب الفقيرة وتوسعت الهوة بين الطبقات, وازدادت هذه التناقضات والاختلالات داخل المجتمع في الدولة[11], مما عملت على تردي الاوضاع الحياتية للشعب العربي بشكل عام وفئة الشباب بشكل خاص وفي مختلف مجالات التعليم والعمل

والصحة, وارتفاع معدلات البطالة والغلاء وانخفاض مستوى المرتبات والأجور والهجرة غير الشرعية والانتحار[12].

3- العامل الاجتماعي: يظل العامل الاجتماعي اكثر العوامل وجاهة في تفسير السلوك الاحتجاجي في الدول العربية، وذلك بسبب تردي الخدمات الاجتماعية والبطالة, وتفشي الفساد وغياب العدالة الاجتماعية وازدياد نزعة المحسوبية والقرابة, والتمييز بين أبناء الوطن حسب أصوله الاجتماعية وعلاقات ذويهم بالمؤسسات العامة وأصحاب النفوذ, وتزايد حالات التعصب والثأر والاحتقان الطائفي, وانتشار الحوادث الشاذة المروعة والمرتبطة بالبطالة, فعندما تلتقي هذه المنغصات الاجتماعية تنشأ بيئة لا يمكن العيش فيها, وتكون الاحتجاجات والاضطرابات هي المتنفس للتعبير عن وجهات النظر والمطالب المشروعة, وعليه إذن يمكن تفسير خلفية الاحتجاجات التي حدثت في الدول العربية بمطالب الفئات المهمشة, ولاسيما الشباب الحاصلين على شهادات جامعية, والذين يطالبون بتوفير فرص عمل لهم, لاسيما أن نسبة البطالة لدى هذه الفئة المتعلمة وصلت في الدولة العربية المنتفضة قرابة(14%) أي ما يعادل(20) مليون شخص عاطل حسب الإحصاءات الرسمية[13], في حين ذكرت شبكة(فوكس نيوز) الأمريكية إن نسبة معدلات البطالة لجميع الفئات في دول الربيع العربي قد وصلت(29.5%) وهو أعلى معدل في العالم[14].

وفي المقابل هناك وجود غبن اجتماعي إذ يرى هؤلاء الشباب العاطلين عن العمل أن عدداً من العائلات المتنفذة، تستولي على مقدرات البلاد الاقتصادية وتعيش حالة البذخ والترف على حساب كدح الفقراء, وتستغل ما لديها من نفوذ سياسي لتنادي بتعيين وريث للحكم حتى تضمن استمرار سيطرتها ونفوذها في الدولة[15].

كل هذه الأسباب أدت إلى الاحتقان الاجتماعي, فالألم النفسي الذي كان يجول بصدور أفراد المجتمع العربي قد تحول إلى غضب شعبي تجاه الأنظمة الحاكمة.

ثانياً: التداعيات السياسية للحركات الاحتجاجية علي الدول العربية

إن نجاح الحركة الاحتجاجية في تونس لتغيير الحكم والوصول إلى تلبية المطالب السياسية, جعل من ذلك عامل إغراء وتحفيز للحركات الاحتجاجية الأخرى في الدول العربية, في ظل غياب الإصلاح السياسي وضعف المشاركة الشعبية ومحدودية تأثيرها، وتفاقم الازمات الاجتماعية وغياب الديمقراطية والحريات العامة, فبحكم تشابه الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية في دول الوطن العربي تكررت الحالة التونسية في بعض من هذه الدول, إلا أن أجراس الخطر بدأت تقرع لتنبيه الحكومات إلى الخلل الذي بدأ يلقي بظلاله على العلاقة بين الحكومات المتتابعة والمواطن المتطلع لحقوقه, لهذا سارعت بعض الحكومات المرشحة إلى اتخاذ اجراءات وتدابير قد تمنع انتقال (عدوى) الاحتجاجات, فهناك من اتخذ إجراءات اقتصادية لتخفيض الأسعار من أجل تهدئة السخط الشعبي مثل الجزائر التي تراجعت عن قراراتها الاقتصادية التي كانت من شأنها تخفض الدعم على سلع أساسية، وذلك بعد موجة الاحتجاجات التي شهدتها البلاد, وكان من المتوقع أن تشهد دول عربية ضغوطاً دولية

كالتي شهدتها تونس لتستجيب في النهاية لمطالب المحتجين[16], وأن هناك حكومات عربية أخرى لم ترضخ في بادئ الأمر لمطالب المتظاهرين، بل تعاملت معهم بكل حدية وقسوة وعنف مثل مصر وليبيا, وتنوعت محاولات الأنظمة الحاكمة للقضاء على الثورات بين استخدام العنف والحرب النفسية والوعود بهدف التسويف[17].

كل ذلك جعل الاحتجاجات تنبع من أعماق الشعب بحيث تلاشت حالة الخوف لدى الإنسان العربي، وجعلته يطالب بتحقيق جزء من العدل والمساواة, وقد برزت نتائج إيجابية تحققت نتيجة الحركات الاحتجاجية التي قام بها شباب التغيير في الدول العربية, ويمكن توضيحها بالآتي[18]:

1- ظهور مواهب شبابية قيادية جديدة مستعدة لمواصلة النضال حتى قيام الدولة المدنية المؤسساتية.
2- ظهور قوى ثورية حقيقية اختارت زعامات وقيادات وطنية معتدلة مستقلة القرار ووطنية التوجه.
3- قيام قرابة نصف الجيش وعدد من قادته كقوة مساندة للتغيرات الشبابية (كما حدثت في مصر)، على الرغم من سيطرة قوى الأمن الداخلي التي هي اساساً منحازة إلى النظام الحاكم.
4- استقلال القضاء العادل غير المسيس ليقول كلمة الحق الحازمة في أوج الازمة من أجل أن ينجلي الموقف, على الرغم من وجود عدد من القضاة المنحازين بموضوعية إلى الأنظمة السابقة وبدوافع سياسية.
5- ظهور قوة إعلامية فعالة أدت واجباتها القومية والوطنية بطريقة انسانية شجاعة وبكفاءة ومهنية عالية, وكانت شاهد عيان أول في كل الملابسات والمحاكمات التي جرت لتقديم الدليل للقضاء بالصوت والصورة حول الانتهاكات اللاإنسانية ضد المتظاهرين.
6- كسر حالة الخوف المفروضة من الحكومات والمسيطرة على الشعوب من أجل منعهم في المطالبة بحقوقهم.
7- أفشلت الحركات الاحتجاجية المشاريع المقامة من قبل الأنظمة الحاكمة في توريث الحكم.
8- أكدت عدم جدوى الحل الأمني في معالجة مشكلات السياسات العامة وقمع الحريات العامة والفردية.
9- بينت الحركات الاحتجاجية عجز الأنظمة وعدم استطاعتها إخفاء الانتهاكات والتجاوزات التي تمس حقوق الإنسان، وحرية الصحافة في زمن ثورة المعلومات والإعلام والتكنلوجيا.
10- أثبتت أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية لا معنى لها بدون إصلاحات سياسية, فالفساد السياسي جاء لخدمة طبقة واحدة متمثلة بطبقة السياسيين, فالتغيير يبدأ سياسياً ومن ثم يشمل الجوانب الاخرى.
11- ظهور مشاركة فعلية للمرأة في كل صفحات حركة التغيير الشبابية التي أعطت دفعاً معنوياً للثوار بمواصلة التظاهرات في ساحات الاحتجاج حتى تحقيق المطالب, فأثبتت دورها في المجال السياسي والإعلامي والمشاركات الإنسانية والإسعاف وغيرها.

المبحث الثاني: الرؤى والمواقف الدولية

بعد حدوث ثورات الربيع العربي برزت على الساحة رؤى ومواقف دولية تميزت بالتباين وأدت دوراً بارزاً بآليات ومناهج مختلفة اختارتها في انتهاج سياستها لاحتواء الثورات بالشكل الذي يتماشى مع مصالحها واستراتيجيتها في المنطقة العربية، ولاسيما الشرق الأوسط، وتجدر الإشارة إلى أن هذه القوى حاولت تغذية الثورات من أجل الوقوع في حبال الطائفية وخلط الأوراق وإضعاف جبهة التغيير وإشغالها بموضوع الاقتتال الطائفي والحيد عن طريقها الذي جاءت به, وسنوضحها من خلال الآتي:

أولاً- رؤية وموقف الولايات المتحدة الامريكية

تعد المصالح الأمريكية هي المحرك لرؤيتها واستراتيجيتها تجاه القضايا التي تحدث في العالم, إذ انتهجت في تطبيق سياستها الخارجية طرق عديدة, كان من بينها استعمال الدبلوماسية الهادئة في تحقيق أهدافها, وذلك بتقوية علاقاتها مع دول العالم, وتعزيز التجارة العالمية, وتبادل الرؤى والأفكار مع الآخرين, فالولايات المتحدة الأمريكية التي تعد القطب الأوحد المسيطر على العالم تبحث جاهدة عن مصالحها في أي مكان تغنم فيه تحقيق لأهداف استراتيجيتها[19].

أدركت الولايات المتحدة الأمريكية أن مصالحها الاستراتيجية قد تشابكت في منطقة الشرق الأوسط، حول العديد من القضايا التي تعدها ثابتة بالنسبة لسياستها الخارجية, فأقرت وثيقة (استراتيجية الأمن القومي) في أيار/ مايو 2010, التي تحتوي على جزء خاص يهتم بالشرق الأوسط، أطلقت عليه تسمية (دعم السلام والأمن والتعاون في الشرق الأوسط الكبير), لتعطي صورة واهمه للعالم العربي في فقرات الوثيقة المعلنة التي سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تحقيقها, وتمثلت بالآتي[20]:

1- التعاون الكبير مع الدول وفي العديد من القضايا التي تهم الشرق الأوسط.
2- ضمان استمرار تدفق النفط.
3- الحيلولة دون تمكن أية دولة من السيطرة على المنطقة.
4- منع انتشار أسلحة الدمار الشامل, وتقويض الدول التي تحاول امتلاكه والعبث بأمن المنطقة بما فيها إيران.
5- التعاون في مجال مكافحة الإرهاب أين ما وجد.
6- تسوية قضية الشرق الأوسط المتمثلة بالقضية الفلسطينية بما يكفل لها قيام دولة فلسطينية مستقلة بجانب دولة (إسرائيل).
7- نشر الديمقراطية وتقوية منظمات المجتمع المدني.
8- تكريس عملية الانتخابات الحرة والنزيهة ومكافحة الفساد, وتشجيع الشفافية.
9- العمل على إيجاد إعلام حر مستقل عن الحكومات وعدم التأثير عليه.
10- العمل على توسيع الفرص الاقتصادية وتدريب المرأة العربية.

وبعد استعراض أهم ما جاء بالجزء الذي يختص بالشرق الاوسط في (وثيقة استراتيجية الأمن القومي), نجد أنه عبارة عن مخطط وضع مسبقاً لدعم ثورات الربيع العربي على الرغم من ان الثورات جاءت بشكل عفوي من قبل الشعوب العربية لتغيير أنظمتها الحاكمة, والدليل على ذلك أن الشعارات التي

رفعت في التظاهرات كان قسما منها مأخوذ من بنود وثيقة مشروع الشرق الأوسط الكبير, وفضلاً عن ذلك عدت الولايات المتحدة الأمريكية ان رفع شعار الديمقراطية هو مفتاح الحل لإنجاح مشروعها في المنطقة.

ومن الملاحظ ان مشروع (الشرق الأوسط الكبير) الذي طرحته الولايات المتحدة الامريكية، و(ثورات الربيع العربي) لاسيما بعدما تدخلت فيها أطراف خارجية لتغيير مسارها, اصبحا وجهان لعملة واحدة في الأسلوب, فاعتمد الربيع العربي على التخطيط الخفي والسري والدفع التدريجي للأحداث، والعمليات دون ظهور الأصابع والأيادي الخفية والبصمات الأمريكية وفق مبدأ القيادة من الخلف (Leading From Behind)[21]، واستراتيجيات القوة الناعمة (Soft power)[22] والدبلوماسية الرقمية التي تبنتها الإدارة الديمقراطية في عهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما[23].

لذا يجب الانطلاق دائما لفهم سياسات الإدارات الأمريكية في المنطقة على الرغم من تعاقبها واختلاف اتجاهاتها السياسية والحزبية, استناداً على قاعدة مصالحها العليا، وأن رفعت شعارات ومبادئ الحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان التي تتخذها حجج وذرائع للتدخل في شؤون الدول الداخلية[24].

أبدت الولايات المتحدة الأمريكية تعاملا مع كل ثورة عربية بمعزل عن الأخرى, على الرغم من أن الهدف الذي تسعى إليه هو واحد, يتمثل في إسقاط الأنظمة الديكتاتورية, واستبدالها بأنظمة ديمقراطية جديدة, تضعها واشنطن تحت لوائها وسيطرتها, فاتخذت استراتيجيتين من أجل ذلك قد تمثلت **الأولى,** في احتواء الثورات الشعبية ودعمها من أجل التغيير, وحدث هذا مع تونس ومصر, إذ صرح الرئيس الأمريكي باراك أوباما بالقول: "**يجب علينا التواصل مع الناس الذين سيشكلون المستقبل, ولاسيما الشباب وتقديم المساعدة إلى المجتمع المدني, بما في ذلك تلك التي قد لا تكون رسمية**"[25].

إن الدور الأمريكي الداعم لم يقتصر فقط على العناصر الليبرالية المعتادة والجديدة، وإنما أيضاً على الناشطين الذين قادوا حركات الاحتجاج, وهدف هذه البرامج تجريد هذه القوى الصاعدة من معارضتهم للهيمنة الايديولوجية للولايات المتحدة وتحويلها إلى برجماتية متكاملة مع النظام الدولي القائم الذي تقوده الولايات المتحدة, وذلك باحتواء هذه النظم الديمقراطية الوليدة. ومن هذا المسوغ تعاملت الولايات المتحدة الامريكية مع ثورات تونس ومصر بالإيجاب, إذ قامت بتشجيع النخب العسكرية في كل من البلدين على أن يتبنوا نظام برلماني يعمل على تداول السلطة بين الأحزاب, وأن على السلطة الجديدة أن تلتزم تجاه الغرب والولايات المتحدة بالمعاهدات والاتفاقات المبرمة وعلى وجه الخصوص بالنسبة لمصر التزامها بمعاهدة (كامب ديفيد)، وأن الاحتواء شمل الجانب الاقتصادي, إذ أكد الرئيس الامريكي اوباما على الاصلاح الاقتصادي, وتحديث الاقتصادات التونسية والمصرية من خلال الاسواق الحرة والشركات التجارية, ودعما لذلك قرر منح الدولتين قدراً من المساعدات المالية واطفاء جزءً من الديون المترتب عليهما. وفي إطار تقديم المساعدات الأمريكية لتونس ومصر قدم السيناتور جون كيري مشروع قانون جديد تحت مسمى (قانون التنمية والانتقال في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا) إلى الكونجرس الأمريكي

يقضي بأن يكون التمويل مشروطاً بأنه على الدولتين الالتزام باقتصاد السوق ومبادئ الرأسمالية الغربية, وبمبادئ حقوق الإنسان واحترام الديمقراطية التعددية[26].

أما الاستراتيجية **الثانية**, التي اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه الثورات في الدول العربية الأخرى تمثلت باستراتيجية الإفشال الإيجابي, والهدف منه هو عدم قيام أي وحدة في المنطقة العربية, إذ قامت بدعم ثورات مضادة في الدول العربية من أجل تغيير أنظمة الحكم فيها لنظم أكثر اعتدالا وانسجاما مع الرؤية الأمريكية للشرق الأوسط[27].

ومن منظار استراتيجيتها هذه, انطلق موقفها في دعم حركات المعارضة والتغيير السياسي في سورية, ومنحت لنظام بشار الأسد خيارين: تمثل **الأول**, الشروع بإصلاحات سياسية حقيقية تطبق على أرض الواقع, اما **الثاني** تجلى بالتنحي عن السلطة السياسية, وبدأت واشنطن باتجاه التصعيد والضغط على النظام سياسياً واقتصادياً بفرض عقوبات, مع ممانعة تامة من استعمال القوة العسكرية بصورة مباشرة، لأنها لم تعد راغبة في التدخل العسكري المباشر في دول المنطقة حتى لا يتكرر سيناريو المأزق العراقي الذي وقعت فيه في عام 2003 عند احتلالها للعراق, فقد جسدت مبدأها الجديد (القيادة من الخلف), الذي يرمي إلى تقليص وجودها العسكري في العالم, وتقوم بتطويع جماعات مسلحة تدعمهم مادياً وعسكرياً ولوجستياً، يعملون لصالحها ويخوضون حرب الوكالة بالنيابة عنها وبتوجيهها بغية تحقيق مصالحها[28].

ولعدم رضوخ النظام السوري للخيارات التي طرحتها الولايات المتحدة الأمريكية، واستمراره باستعمال القوة المفرطة ضد المتظاهرين إلى أن حدى به الأمر بتوجيه ضربات كيمياوية على المدن التي تتواجد فيها المعارضة, وكانت أشدها في محافظة إدلب في خان شيخون، وتلاها تكرار الحالة في ريف دمشق بمنطقة الغوطة الشرقية, وفي أثر ذلك قامت إدارة الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) بالتنسيق مع بريطانيا وفرنسا بتوجيه ضربة صاروخية على مواقع واهداف عسكرية منتخبة في سورية في 14 نيسان/ أبريل 2018 بدون أخذ موافقة الكونجرس الأمريكي بمشروعية الضربات, فضلاً عن قيامها بفرض قيوداً على حركة الدبلوماسيين السوريين في واشنطن للضغط على النظام السوري ومحاولة انهاء حكمه[29].

نفهم هنا أن الاستراتيجية الأمريكية قد تغيرت تجاه سورية من جراء ما قام به الرئيس الأمريكي ترامب باستعمال القوة الصلبة، بتوجيه ضربات عسكرية أمريكية بحته لم تشارك فيها أي قوة دولية أخرى.

أما عن الاحداث في اليمن فقد كانت الرؤية الأمريكية واضحة في حينها من خلال دعوة الرئيس الأمريكي أوباما لحكومة اليمن المتمثلة بنظام علي عبدالله صالح للتحاور مع الثوار, ووقف العنف والأساليب القمعية ضدهم, ومحاسبة مرتكبيها، لأن واشنطن تعد نظام صالح حليفاً استراتيجياً لها من جراء حربه على تنظيم القاعدة, وبعد مدة من الزمن طلبت واشنطن من نظام صالح التنحي عن السلطة, لاسيما بعد أن قدم الثوار وعوداً لواشنطن أن يقوموا بمساعدتها في حربها ضد تنظيم القاعدة عند تسنمهم السلطة في اليمن[30].

ومما لا شك فيه ندرك أن الولايات المتحدة الامريكية استثمرت تحقيق مصالحها في اليمن بوقوفها مع الثوار ضد نظام صالح من أجل أن تحظى بموطئ قدم لها في اليمن.

في حين أن رؤيتها الاستراتيجية تجاه الثورة في ليبيا تمثلت بالضغط على مجلس الأمن لإصدار القرارين المرقمين1970, 1973عام 2011, الذي تضمنا احالة الوضع في ليبيا إلى المحكمة الجنائية الدولية, وحظر الاسلحة والسفر وإقامة منطقة حظر طيران جوي في الأجواء الليبية, فضلا عن أن الولايات المتحدة ترأست حلف الناتو الذي ضم العديد من الدول الأعضاء فيه لمساعدة الثوار الليبيين للإطاحة بنظام العقيد معمر القذافي, إذ وجهة ضربات جوية على أهداف عسكرية لقوات النظام أدت إلى شل حركته وتمكين الثوار من محاصرة الرئيس الليبي القذافي وإلقاء القبض عليه وتصفيته جسدياً[31], وفي الوقت نفسه كانت الولايات المتحدة لها رغبة في دعم الثوار الليبيين بالأسلحة, ألا أن وكالة الاستخبارات المركزية الامريكية رفضت ذلك خشيتاً من وصول هذه الاسلحة إلى يد تنظيم القاعدة الذي قد يكون متغلغل بين صفوف الثوار, وأبدت استعدادها لدعم الثوار بالأسلحة والمعدات بعدما يتم التعرف عليهم جيداً[32].

وبعد انهيار نظام القذافي وتسنم المعارضة السلطة السياسية في ليبيا, انطلقت واشنطن في استثمار ما أنفقته على العمليات العسكرية ضد نظام القذافي من خلال السيطرة على موقع ليبيا المهم جغرافياً الذي يضم موارد الطاقة ومناطق النفوذ في أفريقيا, فضلا عن دخول شركاتها الاستثمارية إلى ليبيا لغرض الأعمار, ومنحت القروض المالية للسلطة الليبية الجديدة[33].

ونستنتج من خلال ما تقدم أن استراتيجية الولايات المتحدة الامريكية ورؤيتها في التعامل مع الثورات العربية اعتمدت التعامل مع كل دولة على حدة وفقاً لوضعها, وما لها من مصالح واستثمارات ترتبط بها مع هذه الدولة أو تلك, فنلاحظ أنها امتازت بالتباين والازدواج في التعامل مع الدول والأنظمة التي حدثت فيها الثورات وكان هذا من منظور استراتيجية مصالحها.

ثانياً: رؤية وموقف روسيا

عند تتبع رؤية روسيا وموقفها من الثورات العربية من خلال تصريحات المسؤولين الروس يتضح تباين مستوى الدعم والاهتمام من الثورات الشعبية والدعم للسلطة الحاكمة في مواجهة الثورات, فكان هذا خلافاً للعهد السوفيتي في السابق الذي كانت فيه موسكو الداعم لكل الثورات وحركات التحرر الوطني في العالم, فلم تعلن روسيا تأييداً صريحاً للثوار في أي بلد عربي, فقد التزمت ما يشبه الحياد في الحالة التونسية والمصرية وأيضاً في حالة اليمن والبحرين, فأنها أبدت مواقف مؤيدة للسلطة الحاكمة في ليبيا وسورية مع اختلاف نمط ودرجة التأييد.

اتسم الموقف الروسي من الثورة الليبية بالتوازن مع ميل الحفاظ على العلاقة بنظام القذافي، ففي بداية الأزمة الليبية, رأت روسيا أنها (حرب أهلية) ورفضت الاعتراف بالمجلس الوطني الانتقالي الذي تشكل في 27 شباط/فبراير 2010 ممثلا شرعياً وحيداً للشعب الليبي رغم توالي الاعتراف الدولي والعربي به, ورفضت روسيا الانضمام إلى مجموعة الاتصال الدولية بشأن ليبيا, على الرغم من كونها تضم قرابة

40 دولة منها قطر والولايات المتحدة, وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والمانيا وتركيا والامارات العربية المتحدة والأردن, فضلاً عن ممثلين عن منظمة الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي. إلا أنه من ناحية أخرى, أعلن الرئيس الروسي (دميتري مدفيديف) أن نظام القذافي فقد شرعيته ويجب عليه الرحيل, وأن الأهم هو مراعاة مصالح جميع المواطنين الليبيين، وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف أن موسكو موافقة على أن القذافي يجب أن يرحل، ولا مكان له في مستقبل ليبيا كما رفضت روسيا استضافته حال تنحيه[34].

أما في الحالة السورية أبدت روسيا دعماً سياسياً ودبلوماسياً وعسكرياً واضحاً للنظام السوري, على الرغم من تكرار دعوتها له لوقف العنف وإجراء إصلاحات سياسية واجتماعية عميقة, بل وحذر الرئيس الروسي مدفيديف من أن موسكو قد تغير موقفها تجاه دمشق في حال فشل الرئيس بشار الاسد في إقامة حوار مع المعارضة, فقد رأت روسيا ضرورة منح النظام السوري الوقت لتطبيق الاصلاحات التي تم الإعلان عنها, كما رفضت الدعوة التي أطلقها كل من الرئيس الامريكي (باراك اوباما) والمفوضة العليا لشؤون السياسة الخارجية والأمن في الاتحاد الاوربي (كاثرين اشتون) إلى الرئيس السوري بشار الاسد للتنحي, وعدَّ مندوب روسيا لدى الحلف الأطلسي (دميتري رو جوزين) أن الحلف يتخذ سياسة غير متوازنة وأحادية الصبغة تجاه سورية, وواصلت مؤسسة (روس اوبورون اكسبورت) الروسية توريد السلاح إلى سورية بموجب العقود الموقعة سابقاً ومنها طائرات (باك – 130) للتدريب, ومعدات حربية أخرى, وفشلت المساعي الغربية في 28 نيسان/ أبريل 2011 لإصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين الحكومة السورية لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين, بسبب معارضة روسيا والصين, وأكدت موسكو أنها لا تفضل حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق وتعطي الأولوية للوسائل الدبلوماسية والسياسية، وأعلن الرئيس الروسي مدفيديف أن روسيا لن تؤيد قراراً يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سورية على غرار القرار بشأن ليبيا, وقد أيد ذلك أيضاً وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف وأكد على أنه مع بدأ الحوار لحل الأزمة[35].

واجهت روسيا مشروع القرار ضد سورية الذي احالته فرنسا وبريطانيا إلى مجلس الأمن الدولي, وصدر بيانه من مجلس الأمن في 3 آب/ أغسطس 2011 يحمل السلطة والمعارضة المسؤولية عن العنف ولا يدين السلطة السورية, كما كانت تأمل الولايات المتحدة وحلفاؤها الأوربيين، وفي 24 آب/ أغسطس من العام نفسه قدم مشروع قرار إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على سورية، وقامت روسيا برفضه وهددت باستخدام حق الفيتو ضده, وتضمن المشروع الحظر الكامل على توريد الاسلحة إلى دمشق وتجميد أرصدة العديد من المسؤولين السوريين ومن بينهم الرئيس بشار الاسد, مما اضطرت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي إلى فرض عقوبات أحادية الجانب خارج نطاق الأمم المتحدة, وأصدر مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة في اجتماعه في 29 نيسان/ أبريل 2012 الذي جاء بمبادرة أمريكية قراراً شجب الاستعمال المفرط للقوة من قبل السلطة السورية بحق المتظاهرين، وحذر من مغبة التدخل الخارجي في سورية وعدَّت أنه لن يؤدي إلا لمزيد من العنف، وقد يشعل حرباً أهلية, وكانت

روسيا من بين الدول التسع التي صوتت ضد القرار في حين وافقت عليه (26) دولة من أصل (47) دولة، وعارضت روسيا أيضاً إحالة الملف النووي السوري إلى مجلس الامن في اجتماع محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية في حزيران/ يونيو 2012, ولكن تم التصويت لصالح القرار بالأغلبية في محاولة من الدول الغربية للضغط على سورية, وحذرت روسيا الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي من تزويد المعارضة السورية بالأسلحة, وتكرار السيناريو الليبي[36].

من خلال تتبع الأحداث السورية قام النظام السوري في 5 نيسان/أبريل 2017، بتوجيه ضربة كيمياوية لمنطقة خان شيخون في محافظة إدلب السورية مما أدى إلى مقتل العشرات من الاطفال والنساء، وعلى أثر ذلك عقد مجلس الأمن الدولي جلسة في 25 نيسان/أبريل من العام نفسه في محاولة لإصدار قرار يدين النظام السوري، فيما عارضت روسيا إصدار القرار, وطرحت مشروع ينص على إعطاء الأولية لتشكيل فريق خبراء مستقلين, له تمثيل دولي واسع وإرساله إلى موقع الهجوم الكيمياوي المزعم لإجراء تحقيق موضوعي على الأرض, وتجدر الإشارة إلى أن هذا الفيتو هو السابع الذي تفرضه روسيا في مجلس الأمن على مشروع قرار حول سورية[37].

ثالثاً: رؤية وموقف الاتحاد الأوربي

كانت السياسات الأوربية المتبعة في المنطقة العربية مرتكزة بشكل أساس على دعم بعض الأنظمة العربية، لأنها تعد الكفيل باستمرار استثمار مصالح الاتحاد الأوربي وحماية دوله من هجمات المهاجرين غير الشرعيين والإرهاب الدولي, لذلك تعاملت هذه الدول مع الربيع العربي على أنه خليط متذبذب بين الفرصة والمخاطر[38], فعند حدوث الثورات العربية ابتداءً بتونس قامت السياسة الخارجية الأوربية بتغير مسار سياستها تجاه المنطقة العربية, إذ منحت لملف الهجرة في شمال افريقيا وجنوب الصحراء، الأولوية في إعادة النظر والتشديد على عدم عبور المهاجرين إلى دول الاتحاد الأوربي, وأظهر الاتحاد الاوربي قدراً عالياً من التعاطف مع الأنظمة العربية القائمة في تلك الدول التي حدثت فيها الثورات، وذلك من اجل الحفاظ على التفاهمات القائمة بين حكومات تلك الدول والاتحاد الأوربي، واستمرار الحفاظ على مصالح أوربا في شمال افريقيا وجنوب الصحراء فيما يتعلق بقوانين منع الهجرة التي كانت تؤدي فيها بعض الأنظمة العربية(تونس, ليبيا, مصر, الجزائر, المغرب) دور الشرطي للجنوب الأوربي في منع انطلاق المهاجرين عبر سواحل البحر المتوسط نحو الجنوب الاوربي، وأولت سياسات الاتحاد الاوربي اهتماماً كبيراً بعملية استمرار امداد ووصول النفط العربي القادم من شمال افريقيا إلى دول جنوب أوربا[39].

إن المواقف الأوربية الصادرة عن دول الاتحاد الأوربي اتسمت بالازدواجية والارتباك امام ما يحدث على الساحة التونسية في بداية الثورة, فإنها هل ستقف مع النظام الحاكم وما قد يترتب على ذلك الموقف مستقبلاً في حال انتصار الثورة وما سيلحق من ضرر بالمصالح الاوربية, أو أنها تقف إلى جانب الثورة وما قد يتركه ذلك من ضرر في حال فشلها وعدم تحقيق أهدافها, وكيف ستعاود علاقتها بالنظام الحاكم, لذا لجاءت دول الاتحاد الأوربي وعلى وجه التحديد فرنسا التي تعد أحد الأعمدة الاساسية للسياسة

الخارجية الأوربية, الى عرض خدمتها وخبرتها في قمع المتظاهرين ضد نظام زين العابدين بن علي في تونس, ولكن بعد نجاح الثورة في تونس، ومن ثم جاءت ثورة 25 كانون ثاني/ يناير 2011 في مصر اضطر الاتحاد الأوربي إلى التأقلم مع الوضع الجديد وإعلان مساندته للثورات العربية, وانخراطه فيما بعد بشكل مباشر بمساندة الثورات, لاسيما في ليبيا عندما قاد الحملة العسكرية المتمثلة بالحلف الاطلسي (الناتو) بالوقوف مع الثوار الليبيين وإلحاق الضربات العسكرية التي شلت حركة نظام معمر القذافي وبالتالي أدت الى الإطاحة بحكمه[40].

أما فيما يتعلق بالموقف الاوربي من الثورة في البحرين فقد اتسم بالبرود وشبه المعدوم الا من بعض الدعوات لمراعاة حقوق الانسان ومنح مزيد من الحرية للشعب البحريني, ويعود ذلك لكون دول الاتحاد الأوربي ترتبط بعلاقات شراكة تجارية واقتصادية مع البحرين, وأن الأخيرة
دولة عضو مصدر للنفط العربي للدول الغربية[41].

يتضح لنا أن الموقف الأوربي من الحراكات في البحرين اتصف بثنائية المعايير التي تتعامل بها الدول الكبرى وانطلق من مصالحها الاستراتيجية، وذلك بوصف منطقة الخليج العربي منطقة نفوذ غربية بامتياز, وإن أي تحرك شعبي وتغيير في الأنظمة الحاكمة من شأنه أن يهدد مصالح الدول الكبرى ويضعها في موقع إعادة نظر امام أي حكومة جديدة.

أما الموقف الاوربي من الثورة في سورية فقد أولت دول الاتحاد الاوربي اهتماماً بما يجري من أحداث فيها, نظراً لأهميتها من الناحية الجغرافية وقربها من (إسرائيل), إذ كان في بداية الأمر الموقف مقتصراً على تحريض المتظاهرين بالوقوف بوجه النظام السوري, وتلاها استضافة قيادات المعارضة وعقد المؤتمرات معهم وتقديم يد العون والمساعدة لهم, وجاءت الخطوة الثانية للموقف الاوربي نحو تدويل القضية في محاولة لدفع الدول الكبرى للتدخل بالشؤون الداخلية لسورية معتبرةً أن أية إصلاحات تقوم بها الحكومة السورية ليست بمستوى الطموحات وغير واضحة المعالم, مما زاد من تصاعد الضغوط الدولية على سورية من قبل فرنسا وإيطاليا وبريطانيا في دعوة لإيقاف النظام الحاكم قمع الشعب السوري والإعلان عن إصلاحات حقيقية تُطبق على أرض الواقع[42].

ويمكن تحديد العوامل التي انطلق منها الموقف الأوربي تجاه الثورات العربية وفقاً لسياسته الخارجية في المنطقة العربية بالآتي[43]:

1. إن أوربا تقف ضد المقاومة العربية والمشاريع الداعية لإنهاء الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية, والحد من الأطماع الغربية في المنطقة العربية, إذ عد الاتحاد الأوربي أن كل حركات المقاومة في فلسطين والعراق حركات ارهابية حتى لو وصلت للسلطة بالطرق الديمقراطية السلمية.
2. إن ما حدث من تصاعد للأزمة المالية التي شهدتها بعض الدول الاوربية وازدياد موجة الاحتجاجات الشعبية فيها, فضلاً عن ازدياد حركة الهجرة غير الشرعية إلى أوربا, فإن دول الاتحاد الأوربي لجاءت إلى اتخاذ تدابير وقائية عملت على تراجع برنامج الشراكة الأورو–

متوسطية مع الدول العربية، وفيما يتعلق بتنفيذ مناطق التجارة الحرة وحرية انتقال البضائع والمعونات الاقتصادية الموجهة والاستثمارات الأوربية وبشكل خاص في شمال أفريقيا.

3. اتسم الموقف الاوربي بانسجام وتوافق مع الجانب الأمريكي حول الشرق أوسطية, إذ جرت تسوية عامة بين الطرفين على تقاسم النفوذ في المنطقة العربية, ويمكن إدراك ذلك من خلال التحالف الدولي الذي خاضته كلٌ من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربي متمثلاً بفرنسا وألمانيا وإيطاليا في تنفيذ ضربات عسكرية على ليبيا مستهل عام 2011واستمرت إلى أن اودت بإنهاء نظام القذفي, في حين عند مقارنة الموقف الأوربي في السابق كان معارضاً للولايات المتحدة الأمريكية عند اعلان حربها على العراق عام 2003, ونلاحظ قد تغير من حالة المواجهة إلى التحالف واقتسام المصالح, وتم الإعلان رسمياً عن ذلك من قبل فرنسا حينما أعلنت انها ترى أن مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تريد الولايات المتحدة الأمريكية أن يتم اعتماده في قمة الثماني بات مقبولاً[44].

نخلص إلى أن الموقف الأوربي من الثورات العربية كان يسير باتجاهين مختلفين, اتسم الأول بالحياد والسلبية من الثورات التي حدثت في تونس ومصر والبحرين واليمن، بسبب وجود مصالح ما بين دول الاتحاد الأوربي وأنظمة الحكم في هذه الدول التي كانت حليفاً استراتيجياً له في الجوانب الاقتصادية والسياسية والعسكرية, أما الاتجاه الأخر للاتحاد الأوربي اتسم بالحزم والردع تجاه ليبيا وسورية التي كانتا تمثلان استقلالية في سياستهما الخارجية بعيداً عن القرار الأمريكي – الأوربي, فضلاً عن أن العلاقة التي ترتبط بها سورية وايران لم ترق للسياسة الخارجية للولايات المتحدة والاتحاد الأوربي فتوالت الأحداث مما أعطت فرصة في محاولة للقضاء على النظام السوري وقطع الطريق على إيران وتحجيم دورها في المنطقة.

رابعاً: رؤية وموقف الصين

أبدت الصين موقفاً حذراً فيما يتعلق بثورات الربيع العربي, فعند حدوث ثورة تونس في كانون الأول/ ديسمبر 2010, نظر السياسيون الصينيون بشكل حذر إلى الثورة وكانوا متخوفين من هكذا ثورات أن يصل تأثيرها إلى الجيل الفتي المندفع في بلادهم الشهيرة بالتقدم التكنولوجي والاتصالات, وأن عليهم أن يستفادوا من الدروس في الشرق الاوسط لاسيما على المستوى التقني، وقد عبر المسؤولين الصينين عن أراءهم بأن الثورات والانتفاضات في دول الشرق الأوسط تهدد استقرار المنطقة.

أما فيما يتعلق بموقفها من الثورة الليبية أوضحت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية (جيانغ يوي) إصرارها وتحفظها الشديد على التحرك العسكري تجاه ليبيا, ولكن فيما بعد جنحت الصين للقرارات الدولية وصوتت على القرار (1970) الذي اصدره مجلس الأمن الدولي في 26 شباط/ فبراير 2011, الذي يحظر تصدير الاسلحة إلى ليبيا وفرض عقوبات تستهدف الرئيس الليبي العقيد معمر القذافي وافراد أسرته والمقربين منه, وحين صدور القرار الأممي (1973) كان موقفها قلقاً إذ أنها لم تستعمل حق النقض (الفيتو) من القرار, بل امتنعت من التصويت وأنظمت إلى روسيا والمانيا والهند والبرازيل في الامتناع,

وحاولت من خلال موقفها هذا أن تضمن استمرار العلاقة مع النظام الليبي, إذ قام الأخير بفتح ابواب الهضبة الافريقية أمام الشركات الصينية للاستثمار في قطاعات مختلفة, وذكرت صحيفة (الشعب) الناطقة باسم الحزب الشيوعي الصيني والتي تعكس الموقف الرسمي الصيني انتقاداً شديداً للغارات التي شنها حلف شمال الاطلسي على ليبيا, موجهة اتهاماً للدول التي تدعم الضربات بانتهاك الاحكام الدولية والمغامرة بإحداث اضطرابات جديدة في الشرق الأوسط[45].

أما عن الثورة في اليمن, رأت الصين في مجمل مناقشات قامت بها في مجلس الأمن الدولي أن المسألة تخص الشعب اليمني ذاته في كافة المجالات وأن عليه أن يحل مشاكلة الداخلية بالحوار الوطني من دون اللجوء إلى أعمال العنف والعدوان التي تلقي بالبلاد إلى الهاوية[46].

أما عن الأزمة في سورية فقد أبدت الصين موقفاً اتسم برفض التدخل الخارجي بصفة عامة والتدخل العسكري على وجه التحديد, وهذا ما يفسر لنا استعمال الجانب الصيني حق النقض مرتين متتاليتين ضد مشروع قرار يدين النظام السوري, ويستعمل القوة العسكرية ضده[47].

طرحت وزارة الخارجية الصينية مبادرة حول الأحداث في سورية تعالج فيها بعض القضايا المهمة وترضي جميع أطراف النزاع في سورية, فقد حثت على تعين مبعوث خاص مشترك من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لمتابعة القرار السياسي الذي يصدر تجاه سورية, وأعربت الصين عن دعم دور الأمم المتحدة وأي منظمة أخرى تقوم بإغاثة اللاجئين السوريين وتقييم الوضع الإنساني تحت شروط احترام سيادة سورية, وأن على المجتمع الدولي احترام استقلال ووحدة وسلامة الأراضي السورية, وتقديم المساعدات كي لا تحدث كوارث تهدد الإنسانية, وقد دعت الصين من خلال مبادرتها إلى حث الفصائل السياسية والعسكرية في سورية إلى الحوار واحترام الآراء المطروحة والنتائج الحاصلة, وذكرت بكين أن أي تدخل عسكري يفرض استعمال القوة بمحاولة الضغط على النظام السوري لتنحيته عن السلطة قد لا يساعد على حل المشكلة بل يجعلها تأخذ أطاراً أكبر في تعقيدها[48].

نستنتج مما تقدم إن موقف الصين ودورها من الأزمة في سورية قد تجلى في استعمالها حق النقض لعرقلة أي مشروع قرار يصدر من مجلس الأمن بشأن الأزمة ويدين النظام السوري، وكي تبين من ذلك أهمية دورها في المنطقة العربية ورغبة وجودها في منطقة الشرق الاوسط, والمناطق المنتجة للنفط, وتأتي أهمية سورية ضمن الأهمية التي أبدتها الصين لأن تكون مكاناً تركز فيه وجودها المستقبلي في الشرق الاوسط، ويبدو أن دوافع الصين الاستراتيجية هي التي أعطتها المسوغ للوقوف مع الأزمة السورية في محاولة بناء دورها العالمي والحفاظ على أمنها وتحقيق مصالحها السياسية والاقتصادية, ولاسيما أن حضورها في منطقة الشرق الاوسط يؤمن لها تدفق ووصل مصادر الطاقة دون أي عراقيل, وكذلك تصدير منتجاتها إلى المنطقة التي زاد الطلب عليها, فضلا عن مواجهة الدور الأمريكي الفاعل في المنطقة.

المبحث الثالث: الرؤى والمواقف الإقليمية

أبدت الدول الإقليمية روى ومواقف من ثورات الربيع العربي وقد تباينت ما بين مؤيد ومعارض بحسب طبيعة مصالحها واستراتيجياتها في الدول التي حدثت فيها الثورات, ويمكن ان نبين ذلك من خلال الآتي:

أولاً: رؤية وموقف تركيا

يعد موقف تركيا من الثورات العربية متبايناً ومختلفاً تجاه كل دولة عربية حدثت فيها الثورة, فالمصلحة هي التي تحدد سياقات الموقف وأطرها في السياسة الدولية, فكان موقفها متقدماً في دعم تحركات الشعوب ومطالبها المحقة, رافعة سقف خطابها السياسي في مواجهة النظم الحاكمة في تلك الدول ولاسيما مصر وسورية, وقد حاجج صناع القرار في انقرة أن مواقفهم تنبع من دوافع انسانية ومبدئية ترفض التعامل الفظ مع الشعوب الثائرة وتقف إلى جانبهم في تحقيق مطالبهم المشروعة[49].

والواضح أن موقف تركيا العام كان إلى جانب الثوار (الإسلامين) وليس مع جميع فصائل الثورات من شباب متحرر وغير مرتبط بأيدولوجيات دينية أو قومية, إذ كانت داعماً حقيقياً للإخوان المسلمين في مصر والنهضة في تونس، ذلك لتلاقي المصالح مع الاسلاميين إلى حد ما خلافاً لما هو في النسق الليبرالي أو الوطني (المتعلمن) لدواعي عقائدية وفكرية[50].

إذ كان الإخوان المسلمين ركيزة أساسية للمشروع التركي في العالم العربي وليس في منطقة الشرق الاوسط فقط, ومن هنا يظهر الموقف التركي المتشدد تجاه ما يجري في مصر من أجل احياء نموذجاً متقدماً لحكم الاسلام السياسي في المنطقة[51].

أما موقفها تجاه الثورة والأحداث في سورية فشهد انتقاداً واضحاً وعلنياً لسياسة العنف التي أعتمدها النظام السوري للتعامل مع الأزمة، وأتساع رقعة الاحتجاجات في مختلف أنحاء سورية وارتفاع عدد القتلى من المتظاهرين المدنيين بشكل كبير ولاسيما بعد تزايد العنف والقمع الذي حدث, فدعمت تركيا جميع القرارات التي اصدرتها الهيئات والمؤسسات الدولية والاقليمية ضد النظام السوري, وشهدت المرحلة شكلا أخر إذ دعمت تركيا المعارضة السورية وقدمت التسهيلات المادية واللوجستية لتطوير عملها وتنسيق جهدها لإسقاط النظام السوري, واستضافت المجلس الوطني السوري وجميع قيادات المعارضة في إسطنبول في 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2011 محاولة الاعتراف بهم وأن تحظى لهم بالشرعية الدولية[52].

ونتيجة لمواقف بعض الدول المتعاونة مع النظام السوري, قامت تركيا بتوجيه انتقادات إلى روسيا والصين اللتان استعملتا حق الفيتو في 24 نيسان/ أبريل 2012 ضد مشروع قرار عربي – غربي قدم لمجلس الأمن يدعم دعوة الجامعة العربية لتنحية الرئيس السوري بشار الاسد, إذ كان الانتقاد على لسان رئيس الوزراء التركي رجب طيب اور دوغان بحق الفيتو الروسي – الصيني, قائلاً:" **أن هذا الفيتو استغل من النظام السوري وأعطاه ذريعة للاستمرار في المجازر بحق المدنيين وأن الذين يصمتون على ما يقوم به النظام السوري فأنهم يشاركونه الجريمة**"[53].

وبسبب رفض روسيا اصدار اي قرار يدين النظام السوري في مجلس الامن الدولي, قامت تركيا وبموافقة الولايات المتحدة الامريكية بنشر بطاريتين صواريخ من قاعدة انجرليك التركية تابعة لحلف شمال الاطلسي(الناتو) صوب سورية لتعزيز الدفاعات الجوية التركية, لاسيما بعد تعرض تركيا لأطلاق صواريخ من سورية[54].

إن مصلحة تركيا من جراء موقفها الداعم للثورة السورية وإسقاط النظام السوري هو الوقوف على عدم مطالبة حكومة سورية بإعادة لواء الاسكندرونة إلى الأراضي السورية, وإيجاد فرصة لحل المشكلة الكردية في سورية, وتحصين تركيا من ربيع ثورات تركي متمثل في طلب الأكراد الأتراك الانفصال وإقامة دولة جنوب تركيا, فضلاً عن سعيها لإثبات دورها في منطقة الشرق الاوسط والعالم الإسلامي بتعميم نموذج حزب العدالة والتنمية على الحركات الإسلامية في المنطقة[55].

ثانياً: رؤية وموقف إيران

عند اندلاع ثورات الربيع العربي أعلنت إيران عن دعمها لحق الشعوب العربية في التحرر من الاستبداد, والتطلع إلى الحرية والديمقراطية, وتراوح موقفها بين التأييد تارة والمعارضة تارة أخرى, إذ ايدت ثورة تونس واتسم موقفها الرسمي بتثمين إرادة الشعب التونسي مؤكدين على ضرورة احترام رغبتهم في تغيير النظام الحاكم وتحقيق العدالة, وصرح الرئيس الايراني محمود أحمد نجاد بعد الإطاحة بحكم زين العابدين بن علي, إذ قال: "**إن الشعب التونسي اسقط الديكتاتورية بشعارات اسلامية مطالبة بالعدالة ودعا الغرب, لاسيما امريكا (وإسرائيل) إلى عدم التدخل في الشؤون التونسية, مؤكداً أن الشعب التونسي يسعى إلى قيام الاحكام الاسلامية ولن يستسلم مرة أخرى للغرب**"[56].

من جراء هذا الموقف نجد أن ايران تحاول تحقيق مكاسب سياسية من نجاح الثورة في تونس وأحداث تقارب مع النظام الجديد.

وعندما حدثت الثورة المصرية لم يختلف الموقف الايراني تجاهها عن مثيلتها التونسية, إذ عبرت التصريحات الايرانية عن حالة من النشوة, ووصف مرشد الثورة الاسلامية في ايران علي خامنئي بأن مصر هي النموذج الفريد في التأريخ الاسلامي بماله من تراكمات تاريخية واسلامية وثقافية, وأن المصريين ثاروا على نظام حسني مبارك لأنه عميل (لإسرائيل) ومطيع لأمريكا, وعبر الشعب عن غضبه وسخطه تجاه النظام الديكتاتوري المستبد إلى أن أطاح به[57].

وفي إطار الثورة الليبية أيدت ايران الحراك ضد نظام الرئيس معمر القذافي على الرغم من رفضها التدخل الخارجي المتمثل بضربات حلف شمال الاطلسي, إلا إن تأييدها للثورة قد وصل حجمه إلى تقديم المساعدات الطبية والانسانية ومحاولات إيصالها للثوار الليبيين في بنغازي[58].

إما عند تفجير الثورة اليمنية أعلنت إيران رسمياً عن طريق برلمانها بأنها تؤيد المحتجين في اليمن وإنها تدعم الثورة, وفي ضوء ذلك بدأت بإمداد المال والسلاح والتموين للثوار, إذ رأت إن في هذه الثورة خدمة لمصالحها المتمثلة بمخطط توسعي في اليمن يسعى إلى السيطرة في الجانب السياسي من جراء إنشاء أحزاب موالية لطهران تتبنى الرؤية الايرانية تجاه المنطقة, وقامت ايران باستئجار جزر ارتيرية في

البحر الاحمر قبالة السواحل اليمنية, عملت من خلالها ايصال الدعم للحوثيين, لاسيما عندما قام الحوثيين بشن معارك على قبائل محافظة حجة غرب اليمن, والوصول إلى ميناء (ميدى) الواقع على البحر الاحمر الذي تسنى لإيران من خلاله ايصال المساعدات العسكرية والمادية لدعم الحوثيين[59].

وتنفيذاً للاستراتيجية الإيرانية فإنها تعد الورقة الحوثية ما هي إلا أداة في يدها تستثمر من خلالها امتداد مشروعها الاقليمي, طمعاً في دور فاعل ومؤثر في المنطقة يعمل على معادلة القوى المطلة على ساحل البحر الأحمر, وتكون هي جزءاً كبيراً من هذه القوة.

أما فيما يخص رؤية إيران تجاه الثورة في البحرين, ضمن بدء الاحتجاجات الشعبية في 14 شباط/ فبراير 2011, كانت واضحة في تأييدها للمحتجين وأكدت شرعية المطالب, وأنه على حكومة البحرين الانصياع لإرادة الشعب, وبالرغم من أن الموقف الايراني تجاه الثورات العربية الأخرى التي حدثت في كل من تونس, مصر, اليمن, ليبيا كان مؤيداً, إلا أن تأييدها للاحتجاجات في البحرين أخذ طابعاً سياسياً تصعيدياً من ناحية اللهجة والاجراءات المتخذة, إذ ادانت النظام البحريني بلهجة شديدة وتهمته بالإجرام بقتل المحتجين ووظفت الحكومة الإيرانية وسائل الاعلام الرسمية لديها وبلغات فارسية وعربية وانكليزية لتغطية الأحداث[60].

ووجه مسؤولين إيرانيين انتقادات شديدة لحكومة البحرين, لاسيما بعد أن نشرت دول مجلس التعاون الخليجي قواتها (درع الجزيرة) لمساعدة حكومة البحرين في قمع المحتجين, ووصفوا تدخل دول مجلس التعاون الخليجي بأنه تصرف غير مقبول وسيؤدي إلى اشتداد الأزمة السياسية وتعقيدها في المملكة[61].

وصرح أحد قادة الحرس الثوري الإيراني الجنرال سعيد قاسمي:" **إن البحرين محافظة إيرانية انفصلت عن بلادنا نتيجة للاستعمار, وأن إيران هي قاعدة لدعم الثورة في البحرين**"[62]، وصدرت تصريحات رسمية جاءت من اعلى سلطة دينية في ايران وعلى لسان المرشد علي خامنئي "**إن طهران ستواصل نصرة الشعوب المظلومة في دول عدة ومن بينها البحرين**"[63].

أما فيما يتعلق الأمر بوصول حراك الثورات إلى سورية, نجد أن الاستراتيجية الايرانية قد تغيرت, وراحت تنظر إلى الثورة بأنه اتفاق أوربي– أمريكي– إسرائيلي مبني على نظرية المؤامرة على دول رافضة لأطماع السياسة الغربية في المنطقة، لذلك نلاحظ رفض إيران القاطع للاحتجاجات في سورية ضد النظام, وأبدت تشجيعاً له في مواجهة وقمع التظاهرات الشعبية التي عمت البلاد, كما عملت على تقليل فرص نجاح الثورة, إذ قدمت مساندة سياسية وإعلامية وعسكرية ورفد النظام السوري بالمقاتلين الايرانيين للحيلولة دون إسقاطه, وعدم فتح المجال أمام القوى العربية والدولية من أن تفرض أجندتها على سورية[64], لأن في حال انهيار نظام الرئيس السوري بشار الاسد, ذلك يعني أن ايران فقدت أهم حليف لها في المنطقة، وبالتالي فقدانها التواصل مع حلفاء أخرين مثل (حزب الله) اللبناني وحركة المقاومة الإسلامية (حماس).

ونخلص إلى أن المواقف والرؤى الإيرانية التي تعاملت بها مع ثورات الربيع العربي كانت بشكل عام من زاوية سياستها الخارجية وتحالفاتها الإقليمية, وسعيها لتكريس الجمهورية الإسلامية كدولة اقليمية كبرى في الشرق الأوسط.

ثالثاً: رؤية وموقف (إسرائيل)

اتسمت نظرة(إسرائيل) لثورات الربيع العربي في أول الوهلة بالمفاجأة, إذ لم تكن تتوقع بأن حراكاً شعبياً كبيراً يؤدي إلى انهيار سريع لأنظمة حكم عربية لاسيما تونس ومصر, التي عدتها من الأنظمة المعتدلة أو الموالية للغرب, ومساندة لمشروع التسوية معها. فكانت ردود الأفعال الإسرائيلية تجاه الثورات العربية تأتي من مصالحها ومكانتها الأمنية والعسكرية, فإنها لم تعير أهمية كبيرة للتحول الذي حدث في تونس جراء الثورة الشعبية كونه لا يشكل تهديداً مباشراً وفورياً للأمن الإسرائيلي, فلم تبدي القيادة الاسرائيلية أي رداً رسمياً أو حتى إعلامياً خاصاً بالثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي, ويعود ذلك لبعد موقع تونس الجغرافي عنها, وعدم تأثيرها في السياسة الاقليمية والصراع العربي – الإسرائيلي, ولا تؤدي تونس دوراً هاماً في معادلات القوى العسكرية والأمنية والإقليمية تجاه (إسرائيل)[65].

وحذر الباحث الإسرائيلي في شؤون الشرق الأوسط (إيلي فوده) النخبة الإسرائيلية والمستشرقين من الاستخفاف بالثورة التونسية, وجاء ذلك في صحيفة الهآرتس إذ قال: "**إنه من غير المستبعد أن تلقي الثورة في تونس بظلالها وتمتد إلى دول عربية أخرى تعاني من الضائقة الاقتصادية والبطالة وقمع للحريات وتهميش للطبقات الشعبية**"[66]،وفي حقيقة الآمر قد تحقق تحليل الباحث فوده وحدثت عدوى الثورة وانتقلت الى دول عربية أخرى.

وفي إطار الثورة المصرية أبدت (إسرائيل) اهتماماً كبيراً وقلقاً شديداً نظراً لما تحظى به مصر من أهمية سياسية وأمنية واقتصادية تجاهها, وارتباط الطرفين بمعاهدة سلام مستقرة منذ عام 1979 التي عدها الرئيس المصري الأسبق محمد حسن مبارك مصلحة عليا لمصر, فضلاً عن البعد الاقتصادي المتمثل في تزويد (إسرائيل) بالغاز الطبيعي المصري الذي تستعمله في محطاتها لتوليد الطاقة الكهربائية وبأسعار متدنية، وأن ما تخشى منه (إسرائيل) هو الإسلام السياسي والقوى الرافضة لمشروع التسوية بينهم وبين مصر, إذ أكدت قلقها من أن البديل الذي قد يصل إلى السلطة ويحل محل نظام حسني مبارك المعتدل تجاهها هو الإسلام السياسي المتمثل بحركة الإخوان المسلمين[67].

بات واضحاً قلق (إسرائيل) من الناحية الأمنية والاستخباراتية وما حدث من تحولات في الدول العربية, إذ رأت في ذلك تهديداً وجودياً لكيانها, ولهذا فهي تضمر العداء لهذه الثورات, إذ قام جهاز المخابرات الاسرائيلي بوضع خطة لزرع عدد من عناصره في الدول العربية المشتد سياسياً لمتابعة تطورات الموقف السياسي فيها, وبعثت نشطاء دوليين إلى هذه الدول تحت غطاء بعض المنظمات الدولية لنقل ما يجري أثناء الاحتجاجات والاعتصامات والتظاهرات, وأن ما تجدر الإشارة إليه قضية الجاسوس الإسرائيلي (إيلان تشايم جرابيل) الذي أكتشف أمره في مصر, إذ إنه كان يقيم في ميدان التحرير ليل

نهار, ووكلت له مهام القيام بأعمال استخباراتية ترمي إلى التحريض على الشغب وزرع الفتنة الطائفية بين المصريين, ويعد هذا رابع جاسوس (إسرائيلي) تم اكتشافه خلال الثورة المصرية[68].

وبعد عزل الرئيس المصري حسني مبارك عن دفة الحكم وقيام انتخابات رئاسية أدت بفوز محمد مرسي المرشح عن حركة الاخوان المسلمين إلى تسنم منصب رئاسة جمهورية مصر, الذي شكل صدمة بالنسبة(لإسرائيل), لأنها عدت أن فوز الاخوان المسلمين يعني سيادة البرنامج العام لهم الذي يرفض الإقرار بشرعية دولة (إسرائيل) ويهدد استقرارهم وسلامتهم [69].

وقد أثار هواجس إسرائيل انفتاح الرئيس المصري الجديد محمد مرسي على إيران وحضوره مؤتمر دول عدم الانحياز في طهران, وقابلها زيارة الرئيس الإيراني السابق أحمدي نجاد لمصر كأول زيارة لمسؤول إيراني منذ اندلاع الثورة الإسلامية فيها عام 1979, كما شكلت خطوة الرئيس المصري مرسي إقالة قادة الجيش المصري في آب/أغسطس 2012 قلقاً لدى (إسرائيل) لاسيما أن وزير الدفاع محمد حسين طنطاوي كان معروفاً بعلاقاته الوثيقة مع المؤسسة السياسية والعسكرية في (إسرائيل), وعدت (إسرائيل) هذا القرار انقلاباً على الجيش ووسيلة لتعزيز هيمنة الإخوان المسلمين على كل مفاصل الدولة المصرية[70].

واجتاحت مصر حركة احتجاجية ضد سياسة الرئيس المصري محمد مرسي, أدت إلى انقلاب نفذه الجنرال عبد الفتاح السيسي ولاقى ذلك ارتياحاً واسعاً لدى (إسرائيل), إذ احست ان الخطر المحدق بها قد زال.

أما فيما يتعلق بموقفها من اندلاع الثورة في سورية, فإنها كانت في بادئ الأمر ملتزمة الصمت وعدم التدخل, إذ عدت الأمر شأن داخلي, ويعود ذلك في سعيها لاستكشاف مواقف الدول التي تساند النظام السوري وما لهذه الدول من تقديرات وتوقعات تجاه الأزمة السورية, إذ ارسلت رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي (يعقوب عميد رور) إلى موسكو لاستشراف الموقف الروسي من سورية, فضلاً عن ما قام به رئيس هيئة الأركان العامة الإسرائيلية (بيني غانتس) بالتحدث مع المسؤولين الصينين أثناء زيارته إلى بكين، وذلك للتأكد من مواقف الدول الداعمة أو المساندة للنظام السوري[71].

وبعد وهلة من الزمن بدأ موقفها يتغير وطالبت بضرورة التدخل في الوضع السوري, ويأتي هذا التغير في الموقف نتيجة لاعتبارات جيواستراتيجية في غاية الأهمية, تتمثل بضرب المحور المعادي لها البادي بإيران والمنتهي بلبنان. إذ أدركت (إسرائيل) نقطتين أساسيتين: تتمثل الأولى في إن ما يحدث في سورية من فوضى واقتتال هو إضعاف للدور الإيراني بالدرجة الأولى, لأن سورية حليفة لإيران وجسراً أوصلها إلى البحر المتوسط، أما الثانية فإن وضع سورية الحالي له تداعياته السلبية على حزب الله حليف سورية بوصف الأخيرة قناة السلاح لحزب الله القادم من طهران براً وبحراً وجواً[72].

لذا نستنتج إن (إسرائيل) حرصت بأن يبقى الوضع مضطرباً في سورية على ما هو عليه أطول مدة ممكنة, لأنه في حال انهيار النظام وصعود متشددين إلى سدة الحكم سيكون تأثيره سلباً عليها.

الخاتمة

إن أغلب الدول العربية مشتركة في ظاهرة انعدام الحياة السياسية, إذ ليس ثمة تداول انسيابي للسلطة في أي منها بمعنى أنه لا يحق للأفراد والجماعات ممارسة حقهم في اختيار ممثليهم بحرية, وعند تكلمنا عن الحياة السياسية لا نقصد الممارسة السياسية الحرة التي تفضي إلى انتقال السلطة وتداولها في إطار مجتمع مدني فحسب, بل المنظومة العامة بما هي شبكة عامة من العلاقات والممارسات بدءاً بحرية الإعلام ومروراً بالأحزاب والمؤسسات التي تعني بالرأي العام وسيادة القانون.

فالحراك العربي الذي حدث لم ينشأ من فراغ, بل جاء تتويجاً لمسار تراكمي امتد لمدة طويلة من الزمن, شهد خلالها صمتاً ضد الأنظمة العربية الديكتاتورية وسطوتها على حركة افراد الشعب, وأن ما ميز هذه الحراكات الشعبية, جمعها كل فئات الشعب العمرية والاجتماعية والمهنية في حركة واحدة وبمطالب موحدة تمثلت بالعدالة والقضاء على الفساد وتأمين الحريات العامة وتداول السلطة, وهذه الشعارات والمطالب منطقية ومشروعة ومحط اجماع المحتجين, كونها لا تحمل طابعاً حزبياً أو دينياً.

واستثمرت القوى الدولية والإقليمية فرصتها عند حدوث ثورات الربيع العربي والتفت حولها لتحقيق مأربها وأهدافها, إذ سعت لتغير مسار الثورات عن ما انتهجته في بادئ الأمر، وكان التعامل مع كل دولة على حدا بحسب طبيعة المصالح والأهداف، ويمكن أن نستنتج من جراء ذلك الآتي:

1. عملت إدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما على تحقيق المصالح الأمريكية من خلال دعوة بعض الحكومات العربية والضغوط عليها لتحقيق إصلاحات دستورية واقتصادية تحفظ استمراريتها وتضمن أيضاً في هذه الدول بقاء المصالح الأمريكية, وفي دول عربية أخرى أيدت الثوار وزودتهم بالمال والسلاح مما زادت من إرباك الموقف بتطبيق الفوضى الخلاقة الذي استفادت منها في تحقيق استمرار وجودها في المنطقة.
2. قيام الولايات المتحدة الأمريكية باختراق الحراك الشعبي بدعم الديمقراطية, والابتعاد عن الأنظمة الديكتاتورية عندما رأت أن هذه الأنظمة أشرفت على النهاية.
3. اتسم الموقف الروسي حيال الحراك الشعبي في الدول العربية المرتبطة معها سياسياً واستراتيجياً بالعداء السافر للمحتجين ودعم الأنظمة الحاكمة الاستبدادية, ولم تعي لتطلعات الشعوب العربية.
4. وفقاً لسياسة الاتحاد الأوربي الخارجية المتبعة, اتسم موقفها بالسلبية من ثورات الربيع العربي في بعض من الدول العربية نتيجة لتوافق العلاقات ما بين دول الاتحاد وأنظمة الحكم العربية, في حين اتسم موقفها من الثورات في دول عربية أخرى بالردع والحزم لأنظمة الحكم لتوافق الرؤى مع الجانب الأمريكي حول الشرق أوسطية وتقاسم النفوذ في المنطقة العربية.
5. تبنت تركيا مواقف متغيرة من الثورات العربية تبعاً لمصالحها الوطنية, فقد اتسم تفاعلها مع الأحداث في البحرين بالحذر الشديد بسبب العلاقات الوثيقة مع مجلس التعاون الخليجي, فيما تغيرت مواقفها حيال الثورة السورية والليبية تبعاً لمجريات الأحداث على الواقع, بينما تمسكت بموقفها من الثورة المصرية، لأن تطورات الأحداث في مصر أشارت بوضوح إلى قرب سقوط النظام ونجاح الثورة, لذلك خرجت تركيا من موجتي التغيير في تونس ومصر بأقل الخسائر

والأضرار في حين ما زالت تواجه مأزق تدهور الوضع السياسي السوري والانفلات الامني الحاصل.

6. حاولت الدوائر الرسمية (الإسرائيلية) الترويج لفكرة أن (إسرائيل) دولة ديمقراطية هادئة تعيش وسط منطقة غير مستقرة, وأكدوا على أن الديمقراطية في مصلحة (إسرائيل) مع التخوف من جهات متطرفة قد تستغلها لغرض الاستبداد والقضاء على فرص السلام, مما يضر بالمصالح الغربية في المنطقة.
7. تعاملت الجمهورية الإسلامية الإيرانية مع الثورات العربية رسمياً, من زاوية سياستها الخارجية وتحالفاتها الإقليمية وسعيها لتكريس دورها كدولة اقليمية كبرى في الشرق الأوسط, فقد أيدت معظم الثورات في المنطقة العربية, إلاَّ أنَّ موقفها كان مغايراً مع الثورة في سورية فقد أبدت دعماً للنظام السوري في الجوانب الإعلامية والاقتصادية والعسكرية تبعاً لمصالحها الإقليمية واستراتيجيتها في المنطقة.

الهوامش

(1) كمال عبد اللطيف, مدخل إلى قراءة الأبعاد الثقافية للثورات العربية, في كتاب الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية, قطر, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات, 2012, ص58.

(2) توفيق المديني, ربيع الثورات الديمقراطية العربية, في كتاب الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغير الديمقراطي, بيروت, مركز دراسات الوحدة العربية, 2012, ص26.

(3) المصدر نفسه, ص 64.

(4) تقاس درجة الاستقرار السياسي استناداً إلى 15مؤشر: عدم المساواة استناداً إلى معامل جيني, عمر الاستقلال, الفساد, التفتت الاثني, الثقة في المؤسسات, ظروف الأقليات, تغير النظام السياسي بطرق غير قانونية, الاضطرابات والتظاهرات, مستوى الرفاه, العلاقة مع دول الجوار, مؤشرات الحكم الرشيد, الشللية في النظام السياسي, معدل النمو الاقتصادي, البطالة ومعدل دخل الفرد.

- مقياس درجة الاستقرار السياسي, الانترنت . متاح على الرابط:

http://viewswire .elu. com/ Site –info.asp? info – name=social-unrest – table & page noads & rf = o> . تاريخ المشاهدة2017/10/15

(5) جبران صالح علي حرمل, ثورات الربيع العربي... رؤية تحليلية في ضوء فروض نظرية الثورات (الواقع وسيناريوهات المستقبل)الحوار المتدن, 2013/4/20, الانترنت. متاح على الرابط:

www.m.alhewar.orgs.asp تاريخ الزيارة 2017/7/1

(6) وليد عبد الحي, حضور التاريخ: من اللحظة الراهنة إلى الآفاق السياسية, في كتاب الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية, قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012, ص208.

(7) مقياس درجة الاستقرار السياسي, الانترنت, مصدر سبق ذكره.

(8) وليد عبد الحي, مصدر سبق ذكره, ص208.

(9) جبران صالح علي حرمل, مصدر سبق ذكره.

(10) ناجي عبد النور, خصوصية الحركات الاحتجاجية في تونس, في كتاب الربيع العربي إلى أين؟ آفق جديد للتغيير الديمقراطي, بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012, ص155.

(11) المصدر نفسه, ص160.

(12) جبران صالح علي حرمل, مصدر سبق ذكره.

(13) ناجي عبد النور, مصدر سبق ذكره, ص158.

(14) أماني زهران, البطالة في دول الربيع العربي الأعلى في العالم, صحيفة الوفد, القاهرة, 22 مايو2015 , متاح على الرابط: http://alwafd.news تاريخ الزيارة 2019/8/4.

([15]) ناجي عبد النور، مصدر سبق ذكره, ص159.

([16]) المصدر نفسه, ص165.

([17]) رمزي المنياوي, الفوضى الخلاقة ... الربيع العربي بين الثورة والفوضى, القاهرة, دار الكتاب العربي, 2012, ص192.

([18]) رفعت صبري سلمان البياتي, القضاء والانتهاكات الحكومية لحقوق الإنسان ورد شباب التغيير, بيروت, دار الفارابي, 2013, ص148 – 150؛ ناجي عبدالنور, مصدر سبق ذكره, ص164.

([19]) Lamboro, Donald, Smart power Stumped: Obama approach isn't making the grade , the wahing ton times, 11/5/2009, P.24.

([20]) نجلاء مرعي, السياسة الخارجية الامريكية والثورات العربية, مجلة البيان, العدد 9, الرياض, 2012, ص323.

([21]) القيادة من الخلف: وهو مبدأ وصفه الخبراء الأمريكيين أمثال (ديفيد سانجر) الكاتب الصحفي بجريدة نيويورك تايمز الأمريكية بأنه مبدأ أوباما: وهي استراتيجية اتخذتها الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس باراك أوباما في الشرق الأوسط لتقليل الخسائر البشرية والمالية لديها، وذلك بالامتناع قدر الإمكان عن التدخل المباشر عسكرياً في الأزمات، ورفض أي شكل من أشكال التورط بعمليات برية. عامر راشد، واشنطن واستراتيجية القيادة من الخلف، 2015/3/28، الانترنت، متاح على الرابط:
https://arabic.Sputniknews.comhttps تاريخ الزيارة 2019/5/25.

(22) القوة الناعمة: ويعرفها جوزيف ناي على أنها القدرة على الجذب لا عن طريق الإرغام والقهر أو شراء التأييد بدفع الرشاوي والأموال كما كان يجري في الاستراتيجيات التقليدية الأمريكية, وهذا يعتمد على ما يجري في ذهن وعقل المتلقي من الطرف الآخر. جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، السعودية، العبيكان للنشر، 2007، ص25.

([23]) حسن محمد الزين, الربيع العربي أخر عمليات الشرق الأوسط الكبير, بيروت, دار القلم الجديد, 2013, ص19.

([24]) عبدالله بو حبيب, كيف تعامل العقل الأمريكي مع الثورات العربية؟ في كتاب: ثورات قلقة مقاربات سوسيو – استراتيجية للحراك العربي, بيروت, مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي, 2012, ص162.

([25]) نجلاء مرعي, مصدر سبق ذكره, ص325.

([26]) المصدر نفسه, ص325.

([27]) المصدر نفسه, ص326.

([28]) حسام كصاي وصباح محمد صالح, مفهوم الثورات العربية والمواقف الإقليمية والدولية منها, مجلة تكريت للعلوم السياسية العدد 2, كلية العلوم السياسية, 2015, ص171.

([29]) ضربات أمريكية بريطانية فرنسية تستهدف مواقع في سورية, 14/ 4/ 2018, متاح على الرابط:
https:// www. france 24. com تاريخ الزيارة 2018/12/17.

([30]) نجلاء مرعي, مصدر سبق ذكره, ص 326.

(31) سلافة طارق الشعلان, مشروعية التدخل العسكري في ليبيا في اطار نظرية التدخل الإنساني ومسؤولية الحماية, مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية, المجلد6, العدد1, جامعة القادسية, نيسان2015, ص94-96.

([32]) نجلاء مرعي, مصدر سبق ذكره, ص327.

([33]) الاستراتيجية الامريكية في ليبيا بعد القذافي, متاح على الرابط:
https:// www . alalam. ir// / news / 71654 تاريخ الزيارة 2018/12/19

([34]) وكالة نوفوشي, 27 مايو 2011م.

([35]) نورهان الشيخ, الموقف الروسي من الثورات العربية – رؤية تحليلية, مجلة البيان, العدد 9, الرياض, 2012, ص281.

[3636] المصدر نفسه,ص283.

([37]) رفعت سليمان, روسيا تستخدم الفيتو ضد مشروع القرار الأمريكي البريطاني الفرنسي حول الهجمات الكيمياوية في سورية, متاح على الرابط: https:// arabic. rt. com تاريخ الزيارة 2019/2/11

([38]) ريجارد يونجس، السياسات الأوربية تجاه متغيرات الشرق الأوسط: استراتيجيات انتقائية, مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة, متاح على الرابط:
https: // future uae.com /ar - Ae/ main page /Item /619
تاريخ الزيارة 2019/2/26

([39]) خليل سامي ايوب, موقف الاتحاد الاوربي من ثورات الربيع العربي, الحوار المتمدن, العدد 3564, 21/ 2/ 2011, متاح على الرابط:
htt: // www. ahewar.org /debat/ show. ar. asp? aid= 285741
تاريخ الزيارة 2019/2/2

(40) المصدر نفسه.
(41) المصدر نفسه.
(42) موقع الجزيرة نت, تصاعد الضغوط الدولية على سورية, 26/ 4/ 2011, متاح على الرابط:
http:// aljazeera.net/ NR/exeves/BA76BBD5 – 7422 – BFB5
تاريخ الزيارة 2019/3/5
(43) التدخل العسكري في ليبيا, متاح على الرابط: http://ar.m.wikipedia.org 28/6/ 2018 تاريخ الزيارة 2019/1/7
(44) خليل سامي ايوب, مصدر سبق ذكره.
(45) معمر عطوي, الصين وربيع العرب: سياسة خط الرجعة, صحيفة الأخبار, العدد 1397, 26 نيسان 2011, متاح على الرابط: http:// www.al-akhbar. com/node/10818/27/10/2017
تاريخ الزيارة 2019/1/9
(46) المصدر نفسه.
(47) فراس عباس, محددات الموقف الصيني من الأزمة السورية: الدوافع والأهداف, مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية, 6/ 5/ 2014, متاح على الرابط:
تاريخ الزيارة 2019/2/2 http://www. hcrsiraq.org/ 773 .27/ 10/ 2017
(48) المصدر نفسه.
(49) سعيد الحجاج, التقارب التركي – المصري: الاسباب والعوائق, 13/ 1/ 2015 متاح على الرابط:
http:// www. turk press. com
تاريخ الزيارة 2019/1/9
(50) سعد رفعت, الثورات العربية... محاولات الافشال وعوامل الإحباط, مجلة شؤون عربية, العدد 156, القاهرة, 2013, ص13.
(51) المصدر نفسه ص13..
(52) زهراء غازي فتح الله, الأزمة السورية وانعكاساتها على العلاقات الاقليمية (ايران نموذجاً), رسالة ماجستير (غير منشورة), جامعة بغداد, كلية العلوم السياسية, 2015, ص113.
(53) فيصل شلال عباس, الدور التركي في الأزمة السورية, مجلة الاستاذ, العدد 10, بغداد, 2014, ص521.
(54) المصدر نفسه، ص522.
(55) نظير محمود امين, موقف تركيا من أحداث التغير في المنطقة العربية, مجلة العلوم القانونية والسياسية, العدد22 جامعة ديالى, 2013, ص4.
(56) نقلاً عن :علي عبده محمود, الثورة التونسية: الأسباب عوامل النجاح النتائج, الهيئة المصرية, القاهرة, 2011, متاح على الرابط: www.sis.gov.eg/VR134/8.htmتاريخ الزيارة 2019/1/27
(57) عاهد فراونه وسهيل ماضي, الدور الإيراني في الربيع العربي (الثورة في سورية نموذجاً), بحث مقدم إلى كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية, جامعة الأزهر, غزة 2012, ص11.
(58) المصدر نفسه, ص12.
(59) المصدر نفسه, ص13.
(60) فراس ابو هلال, ايران والثورات العربية: المواقف والتداعيات, الدوحة, المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2011, ص7.
(61) مهدي الخليجي, تخبط سياسة ايران تجاه البحرين, معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى, 27 يونيو 2011, متاح على الرابط:
http:// www.washington institute.org/ar/policy – analysis/view/irans – policy – confusion– about–Bahrain تاريخ الزيارة 3/3/ 2019
(62) سلمان الدوسري, مليشيات ايرانية في البحرين, صحيفة الشرق الاوسط , العدد 14009, 6 ابريل 2017.
(63) أشرف محمد كشك, الدور الايراني في عدم استقرار منطقة الخليج العربي (مملكة البحرين نموذجاً), مجلة اراء حول الخليج, العدد104, مركز البحرين للدراسات الاستراتيجية والدولية والطاقة, متاح على الرابط:
https:// araa.sa/index .php? option=com
تاريخ الزيارة 2018/12/13
(64) ياسر قشيطات, ايران وثورات الربيع العربي, الحوار المتمدن, العدد3566, 2011, متاح على الرابط:
https://www.alhewar.org/debat/show.art.asp?aid=286061
تاريخ الزيارة 2018/12/26
(65) يسرى خيزران, رؤية إسرائيلية للثورات العربية, حيفا, المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية, 2014, ص4.

([66]) إيلي فوده, لا تستخفوا بتونس, صحيفة الهارتس, 26 كانون الثاني 2011.
([67]) مارك هيلر, ردود فعل إسرائيلية على الربيع العربي, معهد بحوث الأمن القومي, تل – ابيب, 2012, ص77.
([68]) حكاية الجاسوس الإسرائيلي في مصر, قناة بي بي سي التلفزيونية, 2011/6/13, متاح على الرابط:
htt://www.bbc.co.uk/arabic/ddleeast/2011/06/13 – Israeli – spy – egypt.shtml
تاريخ الزيارة 1/9 /2019
(69) يسرى خيزران, مصدر سبق ذكره, ص5.
(70) المصدر نفسه, ص6.
(71) عدنان ابو عمر, لماذا غيرت إسرائيل موقفها من سورية؟ الجزيرة نت 2012/6/20, متاح على الرابط:
http://www.aljazeera.net تاريخ الزيارة 1/9 /2019
(72) المصدر نفسه.

awla: alkutub alearabiat walmutarajima

1. tawfiq almadinii, rbye althuwrat aldiymuqratiat alearabiati, fi kitab alrbye alearabii 'iilaa 'ayna? 'ufuq jadid liltaghayur aldiymuqratii, bayrut, markaz dirasat alwahdat alearabiat, .2012
2. juzif sa. nayi, alquat alnaaeimat wasilat alnajah fi alsiyasat alduwaliati, tarjimata: muhamad tawfiq albjirmi, alsaeudiati, aleubaykan lilnashr .2007
3. hasan muhamad alzayn, alrbye alearabiu akhr eamaliat alshrq al'awsat alkabiri, bayrut, dar alqalm aljadid, eam .2013
4. rafaeat sabri salman albiati, alqada' walaintihakat alhukumiat lihuquq al'iinsan warada shabab altaghyiri, biruat, dar alfarabi, .2013
5. ramzi almaniawi, alfawdaa alkhalaqa ... alrbye alearabii bayn althawrat walfuadaa, alqahirati, dar alkitab alearabi, .2012
6. eabdallah bu habib, kayf taeamul aleaql al'amrikia mae althuwarat alearabiati? fi kitab: thawrat qaliqat muqarabat susyu - 'iistratijiat lilharak alearabii, bayrut, markaz alhadarat litanmiat alfikr al'iislami, .2012
7. faras 'abu hilal, 'iiran walthuwrat alearabiatu: almawaqif waltadaeiatu, aldawhatu, almarkaz alearabiu lil'abhath wadirasat alsayasati, .2011
8. kamal eabd allatif, madkhal 'iilaa qara'at al'abead althaqafiat lilthuwarat alearabiati, fi kitab alainfijar alearabii alkabir fi al'abead althaqafiat walsiyasiati, qatara, almarkaz alearabiu lil'abhath wadirasat alsayasayaati, .2012
9. mark hilr, rudud fiel 'iisrayiyliat ealaa alrbye alearabii, maehad bihawth al'amn alqawmi, tal - abyab, .2012
10. naji eabd alnuwri, khususiat alharakat alaihtijajiat fi tunis, fi kitab alrbye alearabii 'iilaa 'ayna? afaq jadid liltaghyir aldiymuqratii, bayrut, markaz dirasat alwahdat alearabiat, .2012
11. walid eabd alhi, hudur altarikh: min allahzat alrrahinat 'iilaa alafaq alsiyasiat, fi kitab alainfijar alearabii alkabir fi al'abead althaqafiat walsiyasiati, qatara, almarkaz alearabiu lil'abhath wadirasat alsayasati, .2012
12. yusraa khayzurani, ruyat 'iisrayiyliatan lilthuwarat alearabiati, hayfa, almarkaz alearabia lildirasat alaijtimaeiat altatbiqit, .2014
13. althanyt: alkutub al'ajnabia
14. Lamboro, Donald, Smart power Stumped: Obama approach isn't making the grade , the wahing ton times, .2009/5/11
15. thaltha: aldawriat
    a- albuhuuth

16. hasam kasay wasabah muhamad salih, mafhum althuwrat alearabiat walmawaqif al'iiqlimiat walduwaliat minha, majalat tkryt lileulum alsiyasiat aleadad 2kuliyat aleulum alsiyasiat, .2015
17. saed rafeata, althuwrat alearabia ... muhawalat alaifshal waeawamil al'iihbati, majalat shuuwn earabiat, aleadad 156, alqahirat, .2013
18. salafat tariq alshaelani, mashrueiat altadakhul aleaskarii fi libia fi 'iitar nazariat altadakhul al'iinsanii wamaswuwliat alhimayati, majalat alqadisiat lilqanun waleulum alsiyasiati, almujlid 6aleadad 1jamieat alqadisiati, nisan .2015
19. silman alduwsiri, mulayshiaat 'iiraniat fi albahrayn, sahifat alshrq alawst, aleadad 14009, 6'abril .2017
20. eahid farawunh washil madi, aldawr al'iiraniu fi alrbye alearabii (althawrat fi suriat namudhja) bahath muqadim 'iilaa kuliyat alaiqtisad waleulum al'iidariati, jamieat al'azhar, ghazat eam .2012
21. faysil shallal eibas, aldawr alturkiu fi al'azmat alsawriati, majalat alaistadh, aleadad 10, baghdad, .2014
22. nujala' marei, alsiyasat alkharijiat al'amrikiat walthuwrat alearabiatu, majalat albayan, aleadad 9, alrayad, .2012
23. nazir mahmud amyn, mawqif turkia min 'ahdath altaghayur fi almintaqat alearabiati, majalat aleulum alqanuniat walsiyasiat, aleadad jamieat dialaa ،22 .2013
24. nurhan alshaykhu, almawqif alruwsiu min althuwarat alearabiat - ruyatan tahliliat, majalat albayani, aleadad 9, alrayad, .2012

25. b- alsuhuf
26. 'iili fawdihu, la tastakhifuu bitunisa, sahifat alharitis 26kanun alththani .2011

27. rabea: alrasayil wal'atarih aljamieia
28. zahara' ghazi fath allh, al'azmat alsuwriat waineikasatiha ealaa alealaqat al'iiqlimia (ayran nmwdhja) risalat majstir
29.)ghir manshurat) jamieat baghdad, kuliyat aleulum alsiyasiat, .2015

30. khamsa: shabakat almaelumat alduwalia (alantrnt(
31. al'iistratijiat al'amrikiat fi libia baed alqadhdhafii , mata.2 / 71654news / // https:// www . alalam. ir h ealaa alrabt:
32. ' .3ashraf muhamad kshk, aldawr al'iiranii fi edm aistiqrar mintaqat alkhalij alearabii (mmalakat albahrayn namudhaja) majalat ara' hawl alkhalyj, aleadad 104markaz albahrayn lildirasat al'iistratijiat walduwaliat walttaqati, matah ealaa alrabt: https:// araa.sa/index .php? option=com
33. 'amani zahran , albitalat fi dual alrbye alearabii al'aelaa , sahifat alwafd , alqahrt , 22mayu 2015, mataah ealaa alraabit: http://alwafd.news
34. altadakhul aleaskariu fi libia , matah ealaa alraabt: http://ar.m.wikipedia.org 2018/6/28
35. jubran salih eali harmal , thawarat alrbye alearabii ... ruyat tahliliat fi daw' furud (alwaqie wasinariuhat almstqbl) alhiwar almutadini , 2013/4/20, alantrnt. matah ealaa alrabt:
36. khulayl sami 'ayuwb , mawqif alaitihad alawrby min thawarat alrbye alearabii , alhiwar almutamadin , aleadad 3564, 2011/2/21, matah ealaa alrabt: show. ar. asp? aid= 28574/debat/ www. ahewar.org // htt:
37. rafaeat sulayman , rusia tustakhdam alfitu dida mashrue alqarar al'amrikii albritaniu alfaransiu hawl alhajamat alkymyawyt, fi surit, matah ealaa alrrabit:arabic. rt. com //https :

38. rayujarid yunijis , alsiyasat al'awrabiat tujah mutaghayirat alshrq al'awsata: aistiratijiaat aintiqayiyat , markaz almustaqbal lil'abhath waldirasat almutaqadimat , matah ealaa alrabt:sir /619/ Item / main page /ar - Ae/ future uae.com // https:
39. saeid alhujaj , altaqarub alturkiu - almasri: al'asbab waleawayiq , 2015/1/13 matah ealaa alrabt http:// www. turk press. Com
40. darabat 'amrikiat britaniat faransiat mawaqie fi suriat , 2018/4/14, matah ealaa alrabt: www. france 24. com //https:
41. eamir rashid , washintun waistiratijiat alqiadat min alkhlf , 2015/3/28, alantrnt , matah ealaa alrabt: Sputniknews.comhttps.https://Arabic
42. eadnan 'abu eumar , limadha ghayrat 'iisrayiyl mawqifiha min surit? aljazirat nit 2012/6/20, matah ealaa alrabt: http://www.aljazeera.net http://www.aljazeera.net
43. eali eabdah mahmud , althawrat altuwnsiat: 'asbab eawamil alnajah , alhayyat almisriat , alqahrt , 2011, mataah ealaa alraabut: www.sis.gov.eg/VR8/134.htm
44. faras eabbas , muhadadat almawqif alsiynii min al'azmat alsuwryt: aldawafie wal'ahdaf , markaz hmurabiun lilbihawth waldirasat al'iistratijiat , 2014/5/6, matah ealaa alrabt: http://www. hcrsiraq.org/ 773.27/ /10
45. hikayat aljasus al'iisrayiylii fi misr , qanat by by sy , 2011/6/13, matah ealaa alrabt: htt://www.bbc.co.uk/arabic/ddleeast/ 13/06/2011– Israeli – spy – egypt.shtml
46. mueamar eatawi , alsiyn warabie alerb: siasat khati alrajeat , sahifat al'akhbar , aleadad 1397, 26nisan 2011, mattah ealaa alrrabit http:// www.al-akhbar. com/node/2017/10/27/10818
47. miqyas darajat alaistiqrar alsiyasi, alantrnt. matah ealaa alrabt: http://viewswire. elu. com/ Site –info.asp? info – name=social- unrest – table & page noads & rf = o. <
48. mahdi alkhaliji , takhbit siasat 'iiran tujah albahrayn , maehad washintun , lisiasat alshrq al'adnaa , 27yuniu 2011, matah ealaa alrabt: http:// www.washington institute.org/ar/policy – analysis/view/irans – policy – confusion–about–Bahrain
49. mawqie aljazirat nit , tasaeud aldughut alduwaliat ealaa suriat , 2011/4/26, matah ealaa alrabt: http:// aljazeera.net/ NR/exeves/BA76BBD 5– 7422– BFB 5
50. yasir qashitat , 'iiran wathawrat alrbye alearabii , alhiwar almutamadin , aleadad 3566, 2011, mataah ealaa alraabut: https://www.alhewar.org/debat/show.art.asp؟aid= 286061